الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير **ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

قسم : العلوم المالية والمحاسبة **فرع: العلوم المالية والمحاسبة**

رقم:..... **تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير**

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبان: - تيطراوي محمد

- خلدون مدانـــي

تحت عنوان:

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة للفترة (2014-2015)

لجنة المناقشة:

د- غربي حمزة	**جامعة المسيلة**	**رئيســا**
د الهاشمي بن واضح	**جامعة المسيلة**	**مشرفا و مقررا**
د- بوبعاية حسان	**جامعة المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2017/2016

دعـــاء

اللهم إجعلني صبورا, وإجعلني شكورا, وإجعلني في عيني صغيرا,

وفي أعين الناس كبيرا.

اللهم إذا أعطيتنا فلا تأخذ منا تواضعنا, إذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ

إعتزازنا بكرامتنا.

ربنا فتقبل دعائنا.

شكـــــر وعرفـــــان

بسم الله الرحمن الرحيم

« ولئن شكرتم لأزيدنكم »

نشكر الله تعالى القدير أن وفقنا لإنجاز هذا العمل الذي

وخالص التقدير عرفانا بالجميل لكل من ساهم فيه و مد لنا يد العون

من قريب أو بعيد

ونخص بالذكر مدير مطاحن الحضنة والأستاذ المشرف : "الهاشمي بن واضح"

على إشرافه

وكذا إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والمالية وعلوم التسيير

الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي

كما نتقدم بفائق الشكر والتقدير إلى كل عمال وموظفي

مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

وعلى رأسهم رئيس مصلحة المحاسبة والمالية "مليك إسماعيل"

ونتقدم بالشكر للجنة المناقشة التي سيكون لها دورا كبيرا في تقويم وتثمين هذا العمل

وفقهم الله

إلى كل هؤلاء

نهدي شكرنا وتقديرنا

محمـــد, مـــداني

إهـــداء

اللهم إننا نسألك إيمانا دائما وقلبا خاشعا وعلما نافعا ويقينا صادقا وجسدا على البلاء صابرا.

إلى حبيبة قلبي وأعز رجل في حياتي إلى معنى الرجولة الذي أفنى حياته لتعليمي وسعى دائما لنجاحي وقاسمني دائما فرحتي إلى كل من كان قدوتي في الحياة لا يزال وسيبقى شامخا مدى حياتي إلى والدي تقديرا وعرفانا.

إلى ذات الوجه الذي تبسم إن رآني ولحن الحياة الذي سقيت منه فيضا من الحنان إلى اعز ما املك إلى من علمتني الصبر والعزيمة والإصرار أطال الله في عمرها أمي الحبيبة.

إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل.

محمـــد, مـــداني

فهرس المحتويات

المحتويات	
دعاء	I
شكر وعرفان	II
إهداء	III
الفهرس	V -IV
فهرس الأشكال	VI
فهرس الجداول	VII
مقدمة عامة	**أ– و**
الفصل الأول: أساسيات التحليل المالي	
تمهيد.....	1
المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.....	2
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهدافه.....	2
المطلب الثاني: أهمية ووظائف التحليل المالي.....	3
المطلب الثالث: مقومات ومنهجية التحليل المالي.....	5
المبحث الثاني: مستويات وأدوات التحليل المالي.....	7
المطلب الأول: معايير وخطوات التحليل المالي.....	8
المطلب الثاني: الاستعمالات والجهات المستفيدة من التحليل المالي.....	10
المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي.....	13
المبحث الثالث: النظام المحاسبي والقوائم المالية.....	13
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي.....	13
المطلب الثاني: القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد.....	14
خلاصة الفصل.....	18
الفصل الثاني: مؤشرات تقييم الوضعية المالية للمؤسسة	
تمهيد	19
المبحث الأول: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق مؤشر التوازن المالي.....	19
المطلب الأول: تعريف التوازن المالي.....	19
المطلب الثاني: مستويات التوازن المالي.....	19

المبحث الثاني: تقييم الوضعية عن طرق مؤشرات السيولة والنشاط.....	23
المطلب الأول: نسب السيولة	23
المطلب الثاني: نسب النشاط.....	25
المبحث الثالث: تقييم الوضعية المالية عن طريق مؤشرات الربحية والمديونية.....	26
المطلب الأول: نسب الربحية.....	27
المطلب الثاني: نسب المديونية.....	27
خلاصة الفصل.....	29
الفصل الثالث: دور التحليل المالي في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة	
تمهيد.....	30
المبحث الأول: تقدم عام لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.....	31
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة الأم رياض سطيف.....	31
المطلب الثاني: التعريف بمطاحن الحضنة وأهدافها.....	33
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة.....	34
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2015-2014).....	39
المطلب الأول: عرض ميزانية مطاحن الحضنة.....	40
المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج خلال فترة (2015-2014).....	43
المطلب الثالث: عرض الميزانية المالية المختصرة.....	44
المبحث الثالث: تحليل المستوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة(م ح)فترة (2015-2014).	46
المطلب الأول: تحليل القوائم المالية باستخدام المؤشرات المالية.....	46
المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية.....	50
خلاصة الفصل.....	56
الخاتمة العامة.....	57
نتائج الدراسة.....	57
الاقتراحات.....	58
آفاق الدراسة.....	58
قائمة المراجع.....	59
الملاحق.....	

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01)	وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرارات.	4
(02)	مصادر معلومات الوظيفة المالية-المحيط (قانوني, جبائي, تنفسي ...).	5
(30)	وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم والأطراف التي يخدمها.	12
(04)	اختصاص المؤسسات التابعة لرياض سطيف.	32
(05)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.	35
(06)	التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة (مؤسسة مطاحن الحضنة) جانب الأصول خلال الفترة(2015-2014).	45
(07)	التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة (مؤسسة مطاحن الحضنة) جانب الخصوم خلال الفترة (2015-2014).	46
(08)	تطور مختلف أنواع رأس المال العامل لمؤسسة (م ح) للفترة(2015-2014).	48
(09)	تطور الخزينة خلال الفترة (2015-2014).	50

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	الميزانية (المحاسبية والمالية المختصرة) بتاريخ N/12/31.	14
(02)	نموذج لجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.	15
(03)	جانب الأصول لميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2014-2015).	40
(04)	جانب الخصوم لميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2014-2015).	41
(05)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن الحضنة (حسب الطبيعة للفترة (2014-2015).	43
(06)	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الأصول للفترة (2014-2015).	44
(07)	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الخصوم فترة (2014-2015).	45
(08)	تطور رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة (2014-2015).	47
(09)	أنواع رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة (2014-2015).	47
(10)	تطور احتياجات رأس المال العامل خلال الفترة (2014-2015).	49
(11)	الخزينة الصافية لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2014-2015).	49
(12)	نسب السيولة لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة للفترة (2014-2015).	51
(13)	نسب الربحية لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2014-2015).	52
(14)	نسب النشاط لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2014-2015).	53
(15)	النسب المديونية لمؤسسة مطاحن الحضنة لفترة (2014-2015).	54

مقدمة عامة

يعتبر التحليل المالي أحد المواضيع المالية الهامة والمتجددة بتجدد الأنظمة والتشريعات المالية والتطورات الاقتصادية الداخلية والدولية, والذي يهدف إلى التخطيط, المراقبة والتشخيص المالي والكشف عن مدى نجاح وكفاءة السياسات المالية المتبعة في المؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي المتعددة والتي تستخدم في عدة مستويات.

تعتبر المؤسسة النواة الرئيسية داخل النشاط الاقتصادي والوسيلة المفضلة لخلق الثروة في المجتمع, وهي تعبر عن مجموع الوسائل البشرية, المالية والمادية التي تتفاعل مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف رئيسي يتمثل في هدف البقاء والنمو, وبالتأكيد فإن حسن دارة المؤسسة لذمتها المالية, وتسييرها الفعال لنشاطها الاستغلالي يمثل مصدر فعاليتها وكفاءتها واستمراريتها.

تنشط المؤسسة ضمن محيط ديناميكي يؤثر فيها وتتأثر به, وبالتالي فإن رسم العلاقات بين المؤسسة ووضعيتها وتسييرها يعتبر أحد أهم عوامل نجاحها ومما لا شك فيه أن علاقة المؤسسة المالية مع وضعيتها يعتبر الدعم الرئيسي لهذه العلاقة, تتحدد عناصر هذه العلاقة من خلال وضيفة المؤسسة المالية مع المؤسسات والهيئات التي تؤثر وتتأثر بهذه الوظيفة.

إن لجوء المؤسسة إلى مصادر التمويل التقليدية (التمويل المباشر) أو الغير تقليدية الممثلة في الأسواق المالية (التمويل الغير مباشر) يفرض على المؤسسة أن تحقق بعض الشروط المتعلقة بتسييرها الجيد لعناصر ذمتها المالية كون هذه العناصر تعتبر الضامن الرئيسي للمؤسسات التمويلية, كما يهتم السوق القبلي والبعدي للمؤسسة بقدرة المؤسسة على تسيير عناصر استغلالها أحسن استغلال من أجل التموقع الأحسن في الأسواق وربح فرص تفاوضية أكبر مع سوقها القبلي والبعدي, بينما يضمن التسيير الجيد لمتاحات المؤسسة عدم وقوعها في حالات العسر المالي الأمر الذي يجنبها الوقوع في مشاكل عدم السداد انخفاض درجة التصنيف الائتماني لهذه المؤسسات وما يترتب عليه من ضعف موقعها التفاوضي مع المؤسسات المقرضة.

إن المراكز المالية المذكورة سابقا والتي يعبر عنها بمؤشرات ونسب مالية تسمح للمؤسسة بتسييرها بالشكل الذي يحسن من علاقتها مع وضعيتها المالية ويمكنها كذلك من تجاز حالات الخلل المالي الذي يمكن أن تقع فيه المؤسسة.

❖ **طرح الإشكالية:**

مما سبق سوف نطرح إشكالية البحث الرئيسية التالية التي نحاول معالجتها في هذه الدراسة المتمثلة في:

ما هو دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

للإجابة على الاشكالية السابقة وجب تحليلها لأسئلة فرعية تساهم في تفكيكها المنهجي وفق الترتيب التالي:

1- ما أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

2- هل عدم الاهتمام بالتحليل المالي على الوضعية المالية للمؤسسة؟

3- ماهي أهم الأدوات المساعدة والتي يتبناها المحلل المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية وواقعية, جعلنا لهذا الموضوع (البحث) فرضيات متمثلة في النقاط التالية:

1- يعتبر التحليل المالي ركيزة أساسية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

2- عدم الاهتمام باستخدام التحليل المالي يؤدي إلى انخفاض كفاءة الادارة في استخدام أصولها المختلفة.

3- يستخدم المحلل المالي المؤشرات المالية والنسب المالية في تشخيص واتخاذ القرارات في المؤسسة.

❖ **المنهج المتبع وأدوات الدراسة:**

للإجابة على اشكالية البحث إثبات صحة الفرضيات المتبناة كان من الضروري اتباع المنهجين التاليين:

1- المنهج الوصفي: يخص الجانب النظري الذي قمنا فيه بتعريف مختلف المصطلحات, المفاهيم والتقنيات للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي سوف يتم استخدامها في تطبيقنا العملي.

2- المنهج التحليلي: يخص الجانب التطبيقي الذي نعمل من خلاله على إسقاط مختلف معارفنا النظرية في تحليل و تشخيص وضعية المؤسسة الملية واستخلاص النتائج التي تمكننا من تأكيد الفرضيات أو نفيها.

❖ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة من خلال محاولة إبراز أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المعلومات المالية التي يوفرها اتخاذ القرارات الاقتصادية, بالإضافة إلى ذلك فهو من المواضيع الضرورية للمؤسسة الاقتصادية التي لقيت ومازالت تلاقي اهتماما كبيرا في ميدان التسيير.

❖ **أهداف الدراسة:**

1- معرفة أهمية الاستفادة من التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

2- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي والتي من شأنها أن تساهم في تشخص الوضعية المالية للمؤسسة.

3- التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة.

4- الخروج بنتائج وتوصيات نأمل أن تساعد المؤسسة موضوع الدراسة والباحثين في هذا المجال.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية دفعتنا للبحث في هذا الموضوع:

1- أسباب موضوعية:

- الإسهام في إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه المواضيع.
- التحسيس بأهمية هذا الموضوع لزيادة الاهتمام به من قبل المؤسسة محل الدراسة.
- حاجة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأداة فعالة تسمح لها بمعرفة نقاط قوتها ونقاط ضعفها.

2- أسباب ذاتية:

- الميل الشخصي لاحتراف التحليل المالي.
- الموضوع يتوافق مع التخصص الذي درسته وبالتالي الرغبة في تحصيل معلومات أكثر لتخصص أدق.

❖ **دراسات سابقة:**

أولا: دور التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية, عبارة عن مذكرة ماستر في العلوم التجارية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, سنة 2012/2011, للباحث (أسماء قشيش), حيث كانت الاشكالية تتمحور حول ما هو دور التحليل المالي الحديث في ظل النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

وقد قسم الباحث الدراسة إلى فصلين نضريين, تناول الفصل الأول مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي حول المؤسسة الاقتصادية, أما الفصل الثاني تطرق إلى استخدام أدوات التحليل المالي الحديث وفق النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي, أما الفصل الثالث تطرق إلى دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الصناعية لصناعة الأقمشة تيندال ومن أهم ما توصلت اليه الدراسة:

✓ التحليل المالي أداة من أدوات المراقبة وتقييم الأداء واستخراج نقاط الضعف والقوة ومن ثم تحسين الاداء لتقييم نقاط القوة

- ✓ فعالية التحليل المالي مستمدة من فعالية التقنيات المستخدمة ف تحليل الوضعية المالية.
- ✓ اعتبار مؤشرات التوازن المالي والنسب من أهم الأدوات التحليلية التي تقود المسير المالي لاتخاذ قرارات رشيدة.
- ✓ يظهر الاختلاف بين التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني في إضافة كشوف مالية تخدم التحليل المالي بشكل جيد.

ثانيا: انعكاسات تطبيق نظام المحاسبي المالي على التشخص المالي للمؤسسة, دراسة حالة مطاحن الواحات, عبارة عن مداخلة ملتقى دولي في النظام المحاسبي المالي الجديد في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة, من الباحثين (مداني بن بلغيث وعبد القادر دشاش), أيام 13-14 ديسمبر 2011, من جامعة ورقلة حيث تتمحور اشكالية المداخلة حول ماهي انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي الجديد وفق المعايير المحاسبية على التشخيص المالي للمؤسسة؟ حيث قسمت المداخلة إلى جزئين نظري تضمن مفاهيم أساسية للتحليل المالي والتحليل المالي الكلاسيكي والتحليل في ظل NSCF كما تم التطرق إلى أسالب وأدوات التحليل المالي أما الجانب التطبيقي فقد تم في الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية ودراسة الحالة المالية لمطاحن الواحات.

وأهم ما توصل إليه الباحثان في هذه الورقة:

- ✓ إن التحليل المالي أداة من أدوات المراقبة يمكن الشركة من اتخاذ قرارات واستخراج نقاط الضعف والقوة.
- ✓ اعتبار مؤشرات التوازن المالي والنسب من أهم الأدوات التحليلية التي تقود المسير المالي إلى اتخاذ القرارات الرشيدة.
- ✓ لا يوجد اختلف كبير بين التحليل المالي في النظام المحاسبي الجديد والنظام السابق لكن أصبح أكثر أهمية إضافة إلى أن القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي الجديد تخدم التحليل المالي بشكل جيد, رغم أهمية المداخلة في التخصص إلى أن جوانب أخرى لم تتطرق اليها كونها بطبيعتها جزئية في إطار ملتقي.

ثالثا: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم, دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة, مذكرة ماجيستر في علوم التسيير, تخصص تسيير المؤسسات الصناعية, قسم علوم التسيير, جامعة محمد خيضر, 2002/2001 من إعداد الباحث (علي عشي), عالج الباحث خلال هذه الدراسة الاشكالية التالية, ما هو دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟ خلصت الدراسة إلى:

- ✓ أن الأداء في المؤسسة الاقتصادية يتأثر بمجموعة من المتغيرات منها ماهي خاضعة نسبيا لتحكم المؤسسة وأخرى غير خاضعة لتحكمها.
- ✓ تتمثل عملية تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية في تقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت اليه من نتائج في نهاية كل فترة من الزمن.
- ✓ تهدف إلى بلوغ الأهداف المحددة مسبقا من جهة وقياس كفاءة الوحدة في استخدام مواردها من جهة أخرى ويرى أن الاجراء الجديدة لهذه العملية يقدم مجموعة من الفوائد من شأنها أن تحسن من تسيير المؤسسة.

❖ **حدود الدراسة:**

1- الحدود المكانية: ستجرى الدراسة في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة من أجل تطبيق دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

2- الحدود الزمانية: خلال هذه الدراسة سنقوم بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة خلال الفترة الممتدة (2014-2015).

❖ **صعوبات الدراسة:**

- صعوبة إيجاد مؤسسة تسمح لنا بالحصول على البيانات اللازمة أثناء الدراسة الميدانية.
- عدم تعاون بعض فئات المجتمع مع الباحث، وعدم وجود ثقافة تحترم هذا النوع من الأعمال العلميّة والأكاديمية رغم أهميتها الكبيرة جداً.
- إحباط الباحثين وذلك ببقاء أبحاثهم على رفوف المكتبات، وعدم تطبيق النتائج التي توصلوا إليها من خلال هذه الأبحاث على أرض الواقع والاستفادة منها، ممّا دفع العديد من الأشخاص إلى اعتبار البحث العلميّ مضيعة للوقت.

❖ **هيكل الدراسة:**

قسمت هذه الدراسة إلى فصلين للجانب النظري وفصل للجانب التطبيقي حيث سنتطرق في:

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي وفيه نستعرض ماهية التحليل المالي, ومستويات وأدوات التحليل المالي, بالإضافة إلى النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية.

الفصل الثاني: مؤشرات تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وفيه نستعرض تقييم الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي, تقييم الوضعية عن طريق مؤشرات السيولة والنشاط, تقييم الوضعية عن طريق مؤشرات الربحية والمديونية.

الفصل الثالث: لقد خصص للدراسة الميدانية للمؤسسة موضوع الدراسة (مطاحن الحضنة بالمسيلة) حيث تم تقديم عام للمؤسسة وعرض لقوائمها المالية, تم معالجة المحتوى المعلوماتي لهذه القوائم المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

وسنختم الدراسة بخاتمة عامة أجبنا فيها على الفرضيات الموضوعة وأدرجنا فيها نتائج الدراسة الميدانية التي قمنا بها إلى جانب تقديم مجموعة من التوصيات إلى المؤسسة محل الدراسة.

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الادارية أو المالية المختلفة للمؤسسة, التي تهدف للوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية, مع إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرفها في دورات متعددة من نشاطها, وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها, وذلك عن طريق تحليل بياناتها المالية, والتحليل المالي يكتسب مزيدا من الأهمية لدى كثير من مستعمليه, لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة عامة في ترشيد قراراتهم المالية.

عرف التحليل المالي تحولات عميقة خلال السنوات الأخيرة, وإن نوعية المعلومات وتفاعلها يتضح في صميم تحليل الوثائق المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي.

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

- ماهية التحليل المالي.
- مستويات وأدوات التحليل المالي.
- النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر تحديد نطاق مفهوم التحليل المالي خطوة مهمة لدراسة المواضيع المتعلقة باستخداماته, ذلك أن التحليل المالي كعملية مساعدة على اتخاذ القرارات قد عرف تطورا ملحوظا منذ ظهور المؤسسة كنظام, إلى أن أصبحت له أغراض متعددة وأصبح يحتل أهمية بالغة في الفكر المالي للمؤسسات وهذا ما نحاول توضيحه من خلال مطالب هذا البحث.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهدافه

التعريف الأول:

التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من حلال معلومات تستخرج من القوائم المالية والمصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشاة بقصد اتخاذ القرار[1].

التعريف الثاني:

هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمنشاة معينة عن فترة أو فترات ماضية بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المنشاة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة الاعمال ونشاط المنشاة عن فترات مقبلة ولا يسمح عادة للمحلل المالي بالحصول على البيانات الداخلية الغير منشورة[2].

التعريف الثالث:

هو علم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشاة وإجراء التصنيف اللازم لها, ثم اخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط المالية للمنشاة وإجراء التصنيف[3].

2- أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية.

---

[1]-محمد مطر, **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**, الطبعة الثانية, دار وائل للنشر, عمان, 2006, ص 3.

[2]- محمد ابراهيم عبد الرحيم, **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**, دار النشر والتوزيع, الاسكندرية, 2008, ص 133.

[3]- خليل أحمد الكايد, **الادارة المالية الدولية والعالمية التحليل المالي والاقتصادي**, الطبعة الاولى, دار كنوز المعرفة, عمان, الأردن, 2010, ص 160.

- الحكم على كفاءة الادارة.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم[1].
- بيان وضع ومستوى المنشاة في القطاع الذي تنتمي اليه.
- الحكم على مستوى أنظمة الرقابة المستخدمة[2].

المطلب الثاني: أهمية ووظائف التحليل المالي

1- أهمية التحليل المالي:

تنبع أهمية التحليل المالي للاعتبارات التالية:

- التطور الصناعي المذهل مما أدى إلى ظهور طبقة المديرين المحترفين التنفيذيين مما أوجد آليات ضرورية لمحاسبتهم من قبل الجمعيات العمومية للمساهمين مما أدى إلى التوسع في تحليل القوائم المالية وتقارير مراجعي الحسابات ومجالس الادارة لتقييم الأداء والمحاسبة عليه.
- متطلبات التمويل والائتمان حيث وضعت المؤسسات المالية اشتراطات مالية مستندة قبل منح قروضها التمويل ومن المعروف أن التمويل الدولي عادة ما يكون منخفض التكلفة إلا أنه كثير متطلبات الحيطة والحذر, ومنذ 1895 أقر المجلس التنفيذي لجمعية مصر في نيويورك مبدأ إلزام المؤسسات التي ترغب في الاقتراض بتقديم بيانات مبوبة بصيغة موحدة حول الأصول والالتزامات, كما تمت التوصية ولأول مرة على ضرورة تحليل البيانات وذلك في عام 1906, كما تم إقرار مبدأ القياس الكمي والمقارنة بواسطة النسب المالية سنة 1908.
- متطلبات الهيئة الرقابية على أسواق المال في ظل تسارع حمي الشفافية والافصاح والاعتراف المحاسبي لإحاطة المساهمين والمستثمرين بشكل دائم ودوري مؤشرات الأداء للاسهم واتجاهاته المستقبلية.
- تطور مهنة المحاسبة والتنقيح المستمر للمعايير المحاسبية والتقييس حتى أن هناك إلزاما قوي للبلد أن التي ليست لديها معايير محاسبية أن تتبع المعايير الدولية (41 معيار حاليا) والمعروف أن البلد التي لها معايير خاصة فتلك المعايير مشتقة أو مطابقة لحد كبير مع المعايير الدولية[3].

---

[1]- عبد الحليم كراجه وآخرون, **الادارة والتحليل المالي اسس, مفاهيم, تطبيقات, الطبعة الثانية**, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, 2006, ص 159.

[2]- خليل أحمد الكايد, مرجع سابق, 2010, ص 162.

[3]- محمد إبراهيم عبد الرحيم, مرجع سابق, 2008, ص 136.

2- وظائف التحليل المالي:

من بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ احسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح, وسير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي:

- قرار الاستثمار.
- قرار التمويل.
- قرار التخطيط والرقابة المالية.

الشكل رقم (01): يبين وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرارات:

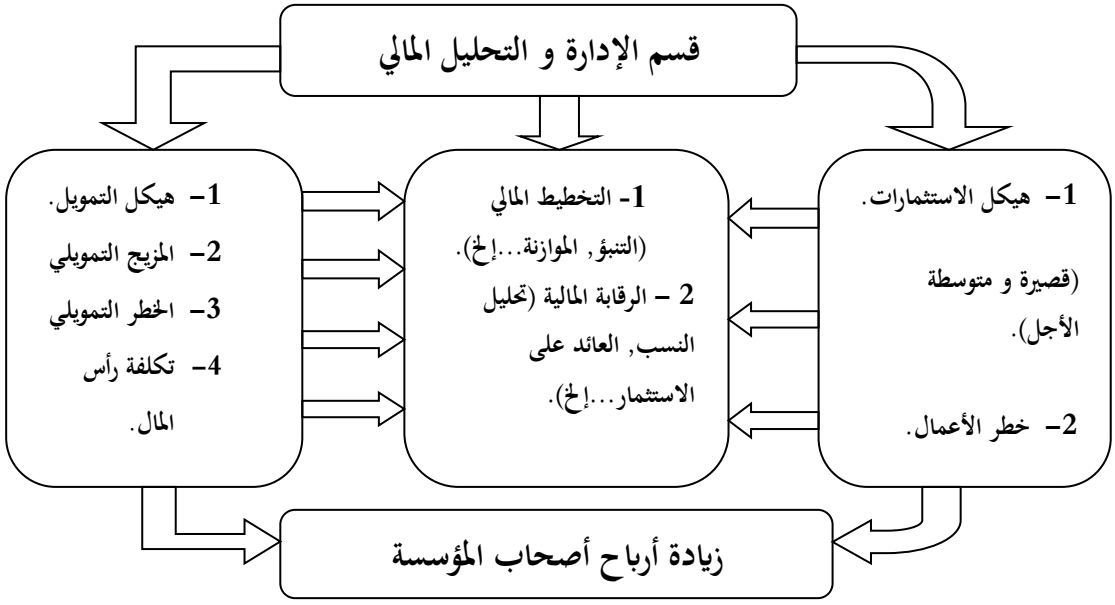

المصدر: سلماني طارق, **أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, الجزائر, 2015, ص 94.

من خلال المخطط يمكن القول بأنه لكي يتمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا وهو تعظيم ثروات أصحاب المؤسسة عله القيام بالوظائف التالية:

-التحليل والتخطيط المالي: وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.

- تحديد هيكل أصول المشروع: من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل, وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.

- **تحديد الهيكل المالي للمشروع:** إذا يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من التمويل قصير وطويل الأجل, كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض[1].

الشكل رقم (02): مصادر معلومات الوظيفة المالية-المحيط (قانوني, جبائي, تنفسي ...).

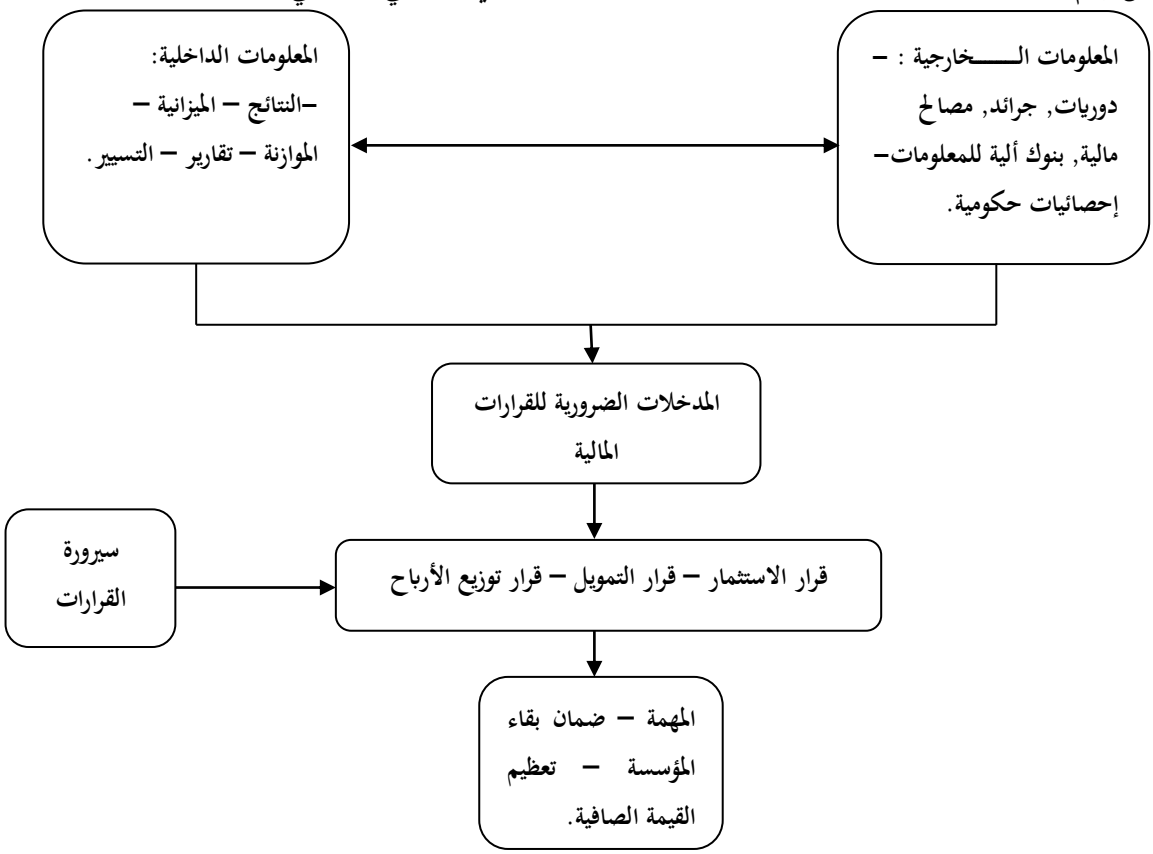

المصدر: سليمة خارف, **أدوات التحليل المالي لدى شركات التأمين**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, الجزائر, 2015, ص79.

المطلب الثالث: مقومات ومنهجية التحليل المالي

1- مقومات التحليل المالي:

كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق اهدافها أو أغراضها المنشودة لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها, فإذا اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة, فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه,

[1]- سلماني طارق, **أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, الجزائر, 2015, ص ص 19-20.

ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها, ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

بناء لما تقدم يمكن حصر المقومات الاساسية للتحليل المالي في ما يلي:

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية, وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل, كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي أخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى اليها.
- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي, وذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذي القرار مع مراعات التوصية بما يراه البديل الأفضل منها[1].

2- منهجية التحليل المالي:

هي الطرق والأساليب والاجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عملية التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء وهذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة الذي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب ويمكن التعبير عنها بخطوات التحليل المالي التالية:

- **تحديد الهدف من عملية التحليل المالي:**

يتحدد الهدف من عملية التحليل على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المنشاة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير الازمة فمثلا إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدى البنك معرفة القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.

[1]- محمد مطر, مرجع سابق, 2006, ص ص : 4-5.

- **تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي:**

حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لستة واحدة قد لا تكون كافية للحصول على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدرتها وإمكانيات العميل.

- **تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهدافه:**

أما المعلومات التي يحتاج اليها المحلل فيمكن الحصول عليها من عدة مصادر فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية كما يمكن الحصول على المعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات الذي يتعامل معها.

- **اختيار أسلوب وأداة المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة:**

ومن الأساليب والأدوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ومعدل دوران النقدية ومعدل دوران المخزون السلعي والرافعة المالية بالإضافة الى كشوف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.

- استعمال المعلومات التي توفر لدى المحلل لاتخاذ القرارات المناسبة.
- اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج وقد تظهر الحاجة إلى استخدام أكثر من معيار.
- تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في قياس.
- دراسة وتحديد أسباب الانحراف.
- وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل[1].

المبحث الثاني: مستويات وأدوات التحليل المالي

يتطلع المحلل المالي عند قيامه بكل عملية تحليل إلى تحديد اتجاه عمله والأدوات المستعملة, ويمكن توضيحها في:

[1]– عليان الشريف وآخرون, **الادارة والتحليل المالي**, دار البركة للنشر والتوزيع, عمان, 2007, ص ص : 155-156.

المطلب الاول: معايير وخطوات التحليل المالي

1- معايير التحليل المالي:

مما تقدم يتضح أن النسب المـالية أنما تمثل حصيلة قسمة فقرة حســابية في القـائمة المـــالية عن فقرة أخــرى, ولذلك فإن دراستها بشكلها الرقمي المطلق قد لا يوفر أي مدلولات فاعليه, فمثلا أن نسبة صافي لربح إلى المبيعات هي 15% في منشاة معينة قد لا يوضح الكثير لقارئ المعلومة, وما إذا كانت هذه النسبة جديدة أم لا, طبيعية أو استثنائية, وذلك فإن تقييم مدى أهمية النسبة المعنية التي يتم التواصل إليها يقتضي مقارنتها بمعيار معين بغرض التأكد من ملائمتها.

من المعروف عموما أن هناك أربعة أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة للوصول إلى التقييم الموضوعي بشأنها, وهذه المعايير هي:

- المعايير المطلقة (المعايير النمطية):

ويعني المعيار المطلق, حاله متفق عليها بأنها تمثل الصيغة المثالية لحدث معين, وهي لذلك تمثل خاصية متصلة تأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المنشآت وتقاس بها التقلبات الواقعية.

ويعتبر استخدام هذا النوع من المعايير قليلا لابتعادها عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير مـــن المنشـــآت, وهي لذلك قد تنفع لبعضها وقد لا تكون مؤشرا جيدا في البعض الأخر ومثالها أن نسبة التداول مثلا كمعيار مطلق 2 :1, ويمكن اللجوء الى هذه النسب عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب التي تحققها المنشاة.

- معايير الصناعية أو المعايير القطاعية:

وهي المعايير التي تصدرها الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط وهي لذلك أكثر قربا إلى الواقع من المعايير المطلقة لأنها تأخذ بالاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة أو القطاع المهني, ولكنها تنتقد أيضا في انها تعطي معايير موحده لكافة المنشآت في ذلك القطاع أو الصناعة ولا تأخذ بالاعتبار الخصائص الخاصة بالمنشآت بشكل انفرادي[1].

[1]- محمد ابراهيم عبد الرحيم, مرجع سابق, 2008, ص ص: 134-135.

– المعيار التاريخي:

يعتمد هذا المعيار على دراسة أداء الشركة في الماضي واعتباره معيارا للحكم على أدائها الحالي واتجاهاته وعادة يستخرج هذا المعدل عن طريق إيجاد المتوسط الحسابي لنفس النسبة في فترات سابقة محددة, وبعد ذلك يستخدم المعدل المستخرج في تقييم النسبة الخاصة بالفترة الحالية.

– المعيار المخطط أو المستهدف:

يقوم هذا المعيار على أساس وضع أهداف لأنشطة معينة من قبل إدارة الشركة ومقارنة ما كان متوقعا ولما حققته الشركة فعلا.

2– خطوات التحليل المالي:

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل, ثم اختيار أدوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل, تساعده في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المتحققة.

بصفة عامة, ان خطوات التحليل المالي هي:

- تحديد الغاية أو الهدف من التحليل, مثل تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية, أو التحليل لأغراض تقييم الاداء النهائي, أو تحليل انتاجية العمل .....الخ.
- جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل, فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية, فالأمر يتطلب معرفة الاصول المتداولة وانواعها المختفة لفترة معينة, ومن ثم تحديد الالتزامات الجارية لنفس الفترة, أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي, فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات والايرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج.
- تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت, وهذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي الكادر الذي يقوم بعملية التحليل, ومقدار دراية الشخص أو فريق التحليل بالأساليب المختلفة لعملية التحليل.
- تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التحليل بالاعتماد على الأدوات المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل.
- تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي.

- كتابة الاستنتاجات والتوصيات النهائية[1].

المطلب الثاني: استعمالات والجهات المستفيدة من التحليل المالي

1- استعمالات التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي لتعرف على أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها, هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:

1-1- التحليل الائتماني:

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين), وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناد إلى نتيجة هذا التقييم. وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل, بالإضافة إلى الأدوات الأخرى, الاطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القـــرار المنـــاسب, وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة على تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.

1-2-التحليل الاستثماري:

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات, وإسناد القرض, ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها.

ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب, بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها وكفاءتها الادارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

1-3- تحليل الاندماج والشراء:

ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معـــا, وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لاحداهما.

وفي حالة رغبة شركة شراء شركة أخرى, تتولى الادارة المالية للمشتري عملية التقييم, فتقدر القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها, كما تقدر الأداء المستقبلي لها, وفي نفس الوقت تتولى الادارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته.

[1]- وليد ناجي الحيالي, **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي منهج علمي وعملي متكامل**, الطبعة الاولى, مؤسسة الوراق, عمان, الاردن, 2004, ص ص: 25-26.

1-4-تحليل تقييم الاداء:

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية, لما لها من قـدرة على تقييم ربحية المؤسســـة, وكفاءتها في ادارة موجوداتها, وتوازنها, وسيولتها, والاتجاهات التي تتخذها في النمو, وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى, ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الادارة, المستثمرين والمقرضين.

1-5-التخطيط:

تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمرا ضروريا لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات. وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها, وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا مهما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع[1].

2- الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

تعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي, وتسعى كل جهة منها إلى الحصول على إجابات ملائمة حول مجموعة الاسئلة التي تمس مصالحها, وعلى المحلل المالي مراعاة متطلبات الجهات المستفيدة وكفاءتها, فمنها من هو على قدر كبير من المعرفة ويحتاج إلى حقائق عامة سهلة الفهم, خالية من التعهدات العلمية المتخصصة.

بناء علية ويمكن تقسيم الجهات المستقبلية من التحليل المالي حسب درجة اهتمامها بنتائج التحليل المالي:

- المستفيدين داخل المنشاة:

يقصد بهم المستويات الادارية المختلفة في المنشاة ابتداء من رئيس مجلس الادارة مرورا بمجلس الادارة والمدير العام, ومديري الادارات ورؤساء الأقسام .....الخ.

- المستفيدين من خارج المنشاة:

يقصد بهم كافة الأطراف من خارج المنشاة التي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمنشأة ونظرا لان اهتمامات هذه المجموعة غير متجانسة أو غير متشابهة فقد وجد أن من الانسب تقسيمها إلى ما يلي:

[1]- مفلح محمد عقل, **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**, الطبعة الاولى, مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع, عمان, 2009, ص ص: 23-235.

– المستفيدون ممن ترتبط مصالحهم مباشرة بالمنشأة:

يقع ضمن هذه المجموعة, المساهمون وهم المستثمرون الحاليون, يضاف اليهم المستثمرون المتوقعون في المستقبل والمقرضون على اختلاف فئاتهم من بنوك ومؤسسات مالية تجارية وصناعية الاقراض الحكومية, والدائنون التجاريون وحملة السندات. ويقع ضمن هذه المجموعة الحسابات والموظفون والعاملون في المنشاة.

– المستفيدون ممن ترتبط مصالحهم بالمنشاة بصورة غير مباشرة:

ويقع ضمن هذه المجموعة من المستفيدين تربطهم كمصالح واهتمامات رابطة يصعب تحديدها بدقة أو شكل محدد إلا أن لهم بناء عليها قرارات تؤثر على أعمالهم بشكل مباشر.

ويقع ضمن هذه المجموعة الأجهزة الرقابية الحكومية:

البورصات, وأجهزة التخطيط الحكومية وأجهزة الأجهزة الغربية ومراكز البحث العلمي والباحثون المتخصصون, والصحافة الاقتصادية و مجلس الغرف الصناعية والغرف التجارية[1].

يعرض الشكل التالي وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم و الأطراف التي يخدمها[2]:

الشكل رقم (03): يوضح وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم والأطراف التي يخدمها:

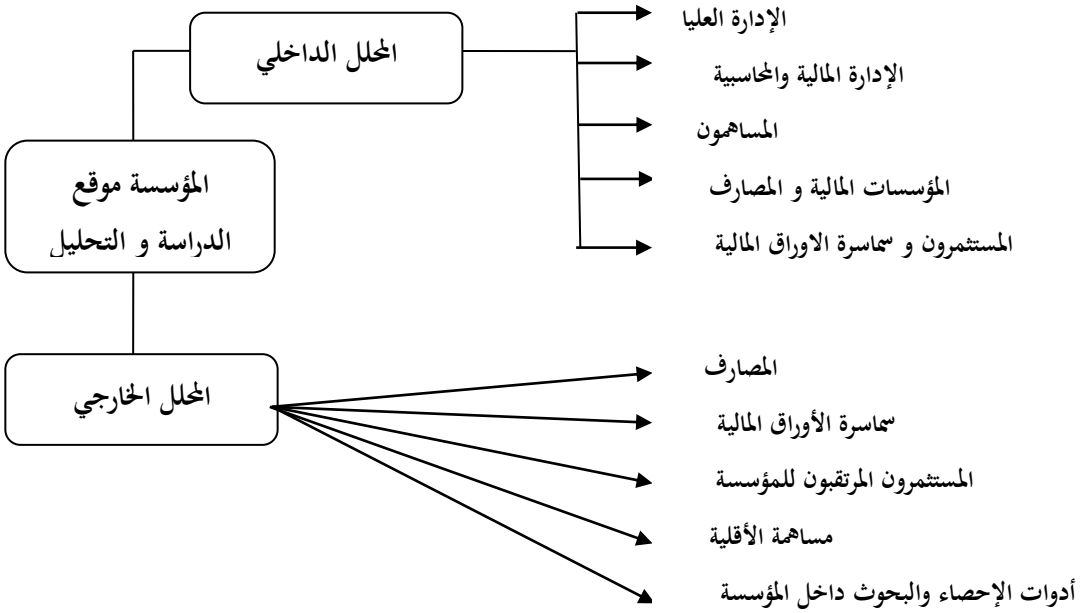

المصدر: علاوي حمزة, **دور التحليل المالي في تحسين جودة التدقيق الخارجي**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, الجزائر, 2016, ص53.

[1]– محمد سعيد عبد الهادي, **الادارة المالية الاستثمار والتمويل والتحليل المالي والاسواق المالية الدولية**, الطبعة الثالثة, دار حامد للنشر والتوزيع, الأردن, 2015, ص ص: 90-91.

[2]– علاوي حمزة, **دور التحليل المالي في تحسين جودة التدقيق الخارجي**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, الجزائر, 2016, ص52.

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي

إن المادة الأولية التي يعالجها المحلل المالي وستقرئ منها ملاحظاته واستنتاجاته هي المعلومات المستسقاة من السجلات المحاسبية للمنشاة وخاصة القوائم المالية لها, والتي هي سرد رقمي لنتائج ما حدث خلال فترة زمنية محددة وهذه القوائم هي:

1- قائمة المركز المالي أو ما يسميها المحاسبون الميزانية العمومية:

وهذه تصور الأوضاع المالية للمنشاة كما كانت عليه في تاريخ معين, وسيتم شرح نماذج عنها لاحقا.

2- قائمة نتائج الأعمال:

أي قائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر ويمثل رصيد ما حققته المنشاة من ربح أو ما تحملته من:

خسارة خلال فترة زمنية محددة تسمى الفترة المحاسبية ويتم التوصل إلى صافي الربح بطرح مجموع المصاريف من إجمالي الإيرادات وهي أمور تتأثر بوجهة نظر المحاسب بالأساليب المحاسبية المتبعة في الشركة.

المبحث الثالث : النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية

من أجل مواكبة الجزائر للاقتصاد العالمي وانفتاحها على العالم الخارجي وتبنيها لاقتصاد السوق من خلال انضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة, اتجهت إلى وضع نظام محاسبي مالي وفق معايير المحاسبة الدولية لينتج عنها قوائم مالية مرافقة للقوائم المالية الدولية.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي الجديد

تعريف النظام المحاسبي المالي:

هو المستمد من المعايير المحاسبية الدولية لا يعتبر مجموعة لنظريات محاسبية فحسب, فمن خلال هذه المعايير, تقنيات المحاسبة هي التي أوكل لها مهمة تقديم المعلومات المالية, ففي الإطار المفاهيمي, توجه المعلومة المالية أساسا إلى المستثمرين الخارجيين, مالكي المؤسسة.

التنظيم المحاسبي الجزائري الجديد يشير : " المحاسبة المالية هي نظام يهدف لتنظيم المعلومة المالية, وتسمح بحجز, تصنيف, تقييم, تسجيل معلومات رقمية وتقديم جداول معبرة عن صورة الصادقة للوضعية المـالية والذميــة, وعن الأداء وخزينة الكيان عند نهاية الدورة"[1].

[1]- قانون رقم: 07-11 بتاريخ 25/ 2007/11 المتضمن النظام المحاسبي المالي, المادة: 121-33.

المطلب الثاني القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد

النظام المحاسبي المالي الجديد وامتثالا للمعايير الدولية IAS 1 و IAS 7 يعتمد الجداول المالية الخمسة التالية:

1- الميزانية:

تضم الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة, وتنبغي أن تشمل على العناصر التالية:

الأصول: التي تميز فيها بين الأصول غير جارية والأصول الجارية, والمعيار الذي يتم بموجبه هذا التمييز هو المدة, إذا ما كان لأقل من سنة فهو أصل جاري وما عدى ذلك فيعتبر غير جاري.

الخصوم: يتم كذلك التمييز بين الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية, وعليه فان الاموال الخاصة والديون أكثر من سنة تعتبر خصوما غير جارية بينما لأقل من سنة فهي خصوم جارية.

الجدول رقم (01): الميزانية (المحاسبية والمالية المختصرة) بتاريخ N/12/31.

الأصول			الخصوم		
الميزانية المحاسبة	الميزانية المالية	الميزانية المالية المختصرة	الميزانية المحاسبية	الميزانية المالية	الميزانية المالية المختصرة
الاستثمارات(2)	الأصول الثابتة	الأصول الثابتة	أموال خاصة(1)	أموال خاصة	أموال دائمة
المخزونات(3)	قيم الاستغلال	أصول متداولة	ديون	ديون طويلة ومتوسطة الأجل	
	قيم غير جاهزة				
الحقوق	قيم جاهزة			ديون قصيرة الأجل	ديون قصيرة الأجل

المصدر: حويش أبو بكر, **دور التحليل المالي كوسيلة مساعدة في دعم مراقبة التسيير**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, الجزائر, 2015, ص 47.

2- جدول حسابات النتائج (الدخل):

يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء, وهو وثيقة تلخيصية لنتائج وأعباء الدورة, لا يأخذ في الاعتبار التاريخ التحصيل أو التسديد استنادا إلى مبدأ محاسبة الالتزام, ويسمح بإظهار النتيجة الصافية للدورة, بالإضافة إلى إظهاره لعدة مستويات من النتائج (القيمة المضافة, الفائض الاجمالي للاستغلال, النتيجة العملياتية, النتيجة المالية, النتيجة العادية قبل الضريبة, النتيجة الصافية للنشاطات العادية, النتيجة العمليات الاستثنائية, النتيجة الصافية للدورة) وكل هذه المستويات كان المحلل المالي يقوم بحسابها عن طريق ما يسمى بالأرصدة الوسيطة للتسيير.

الجدول رقم (02): نموذج لجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

البيان	ملاحظة	N	N+1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال(2-1)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4-الفائض الاجمالي للاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء العملياتية			
6- النتيجة العملياتية			
7-النتيجة العادية قبل الضرائب(6+5)			
الضرائب والرسوم الواجب دفعها عن النتيجة العادية			
الضرائب المؤجلة(التغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر الغير عادية – المنتوجات(يطلب بيانها)			
العناصر العادية – الأعباء(يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			

10- النتيجة الصافية للسنة			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية(1) **حصة المجمع(1)**			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: القرار المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق 25 مارس 2009, يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا الحسابات وقواعد سيرها, الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية, العدد: 19, ص30.

3- جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يقدم الوضعية التحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية, وبواسطته يمكن معرفة عمليات توزيع الحصص والأعباء والنواتج المسجلة مباشرة في رأس المال والتغيرات في الطرق المحاسبية ومختلف التصحيحات للأخطاء التي كان لها اثر على رأس المال.

هذا الجدول كان يعتبر من الجداول الملحقة في اطار المخطط المحاسبي الوطني, لكنه اصبح جدولا رئيسيا يمكن بواسطته اعداد الجدول المالي الذي يعتبر أساسيا في التحليل المالي.

4- جدول تدفقات النقدية [1]:

يهدف إلى تمكين مستعملي الجداول المالية من تقييم قدرة المؤسسة على توليد الخزينة ومعادلاتها ومعلومات أخرى عن استعمال هذه التدفقات.

فهو يظهر التحصيلات والتسديدات خلال الدورة حسب مصدرها:

- تدفقات متأتية من النشاطات العملياتية.
- تدفقات متأتية من نشاطات الاستثمار.
- تدفقات متأتية من نشاطات التمويل.
- تدفقات الخزينة المتأتية من فوائد الحصص.

يقدم هذا الجدول حسب الطريقة المباشرة, واختياريا حسب طريقة غير مباشرة.

هذا الجدول لم يكن في السابق, وعليه كان المحلل المالي يقوم بإعداده انطلاقا من الميزانيات وحسابات النتائج المتتالية ومختلف الملاحق, لكن مع النظام المحاسبي المالي الجديد اصبح في غنى عن إعداده.

[1] - قانون رقم: 07 -11 بتاريخ 25/ 2007/11 المتضمن النظام المحاسبي, المادة: 440-1 و440-2.

5- الملاحق:

يتضمن الملحق جداول ومعلومات وفيرة تسمح بتفسير الميزانية وحسابات النتائج (الدخل) وجدول تغيرات الأموال الخاصة وجدول تدفقات الخزينة, وأهداف الملحق هي:

- شرح الطرق المحاسبية وطرق التقييم التي طبقت عند إعداد الحسابات.
- عرض المعلومات المكملة المطلوبة قانونا.
- إعطاء كل معلومة إضافية تسمح بأحسن فهم لوضعية المؤسسة وأداءها.

المعلومات المتضمنة في الملاحق تعتبر أساسية بالنسبة للمحلل المالي, فهي تسمح له بمعرفة خصوصيات المؤسسة محل الدراسة[1].

[1]- علاق فاطمة, **دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة الشهيد حمه لخضر, الوادي, الجزائر, ص ص: 19-20.

خلاصة الفصل:

يمد التحليل المالي الادارة بالمعلومات المالية التي تساعدها على تخطيط وتنظيم مختلف نواحي النشاط والرقابة عليها, وهذه المعلومات المالية تلقى الضوء على ظروف المؤسسة وحالتها المالية ودرجة تطورها بالنسبة إلى للصناعة التي تنتمي اليها, وموقعها بين المنافسين وغيرها من المعلومات التي تساعد على رفع كفاءة الوحدة الاقتصادية, أي أن التحليل المالي هو وسيلة الإدارة أو القائم بتحليل وضعية المؤسسة للتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف.

تمهيد

يشهد العصر الحديث العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية في المجال الاقتصادي والتي أدت إلى تزايد المعلومات المحاسبية والافصاح على النتائج والقوائم المالية, من هنا جاءت أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية الملية للمؤسسة, في بيئة تمتاز بالتعقيد والتقلب والمنافسة.

نقوم في هذا الفصل بتقديم آليات لقراءة القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية, عن طريق بعض المؤشرات المالية, التي تسهل عملية تقييم الأداء المالي, من أجل الوصول إلى معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة.

وتتم معالجة هذا الفصل في ثلاث مباحث أساسية:

- المبحث الأول: تقييم الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي.
- المبحث الثاني: تقييم الوضعية عن طريق مؤشرات السيولة والنشاط.
- المبحث الثالث: تقييم الوضعية عن طريق مؤشرات الربحية والمديونية.

المبحث الأول: تقييم الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي

تعتبر المؤسسة الاقتصادية أساسا مكان لإنتاج القيم على شكل سلع وخدمات وهذه القيم ترتبط ارتباطا وثيقا بعوامل الإنتاج المستعملة, والعاملان اللذان يطلعان بالدور القيادي فيها هما العامل المالي والبشري, فإذا تصرف العامل البشري بطريقة عقلانية وعلمية واقتصادية وعلمية مفيدة كانت لها نتائج مرضية والعكس بالعكس.

من هنا يأتي الاهتمام بالموارد المالية في المؤسسة الاقتصادية, وقد ظهر هذا الاهتمام أول الأمر لدى البنوك ورجال الأعمال إذ يعتبرون الممولون للمؤسسات, ويتمثل هذا الاهتمام بمراقبة التوازن المالي للمؤسسة باستعمال أدوات مالية تأخذ هذا المفهوم.

المطلب الأول: تعريف التوازن المالي

يمكن تعريف التوازنات المالية بأنها تقابل القيمي الزمني بين الموارد الماليـــة في الميزانيـــة من جهـــة, واستعمالاتها من جهة ثانية, حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي ترافق استحقاقها وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات التي توافق درجة ثبوتها[1].

المطلب الثاني: مستويات التوازن

1. تعريف رأس المال العامل:

يعرف رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي, خاصة على المدى القصير, وذلك بتاريخ معين ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة للمستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصوات الثابتة.

ويمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية:

- **من أعلى الميزانية:** يمكن تعريفه بأنها الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب بالطريقة التالية:

رأس المال العامل الدائم = أموال الدائمة – أصول الثابتة

رأس المال العامل الصافي = أصول متداولة – ديون قصيرة الأجل

[1]- خ
2013

ويأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات يمكن إيضاحها كما يلي:

- رأس المال العامل منعدم = حالة توازن مالي أمثل.

- رأس المال العامل موجب = يعني وجود هامش أمان مالي ناتج عن فائض في التمويل مصدرة الموارد الطويلة ومتوسط الأجل.

- رأس المال العامل سالب = يعني تمويل جزئي للأصول الثابتة والاعتماد وبشكل كبير على التمويل قصير الأجل[1].

2. أنواع رأس المال العامل: يأخذ رأس المال العامل أنواعا أساسية أهمها:

- **رأس المال العامل الخاص:** وهو المقدار الاضافي من الأموال الخاصة من تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الاجمالي الخاص= أمـــوال خاصة – أصـــول ثابتـــة

- **رأس المال العامل الأجنبي=** مجموع الديون الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل.
- **رأس المال العامل الاجمالي:** وهو مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموع الأصول المتداولة أي:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

أو

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – الأصول الثابتة

إن وجود رأس المال العامل الخاص يعني أن كل من الاصول الثابتة ممولة بأموال خاصة[2].

[1]– دحماني هدى, **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, الجزائر, 2015, ص 34.

[2]– سموم صليحة, **أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية**, مذكرة ماجيستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, الجزائر, 2001, ص ص 30-31.

3. تعريف احتياجات رأس المال العامل:

يعني رأس المال الازم للقيام بالعمل أي لمزاولة النشاط, فهو ما يلزم المؤسسة من أموال مقدما من أجل القيام بنشاطها وتمويل جزء من احتياجات دورة الاستغلال, على شرط أن تكون هذه الأموال عبارة عن الرأس المال العامل أي مورد دائم ومضمون وهو أساس تسميته **"احتياج"** من **"رأس المال العامل"**.

ويحسب بالعلاقة التالية:

الاحتياج من رأس المال العامل = أصـــول متداولـــة – خصـــوم متداولـــة

مثل الميزانية الوظيفية فهو ينقسم إلى رأس المال العامل للاستغلال إلى رأس المال العامل خارج الاستغلال[1].

4. تغيرات احتياجات رأس المال العامل:

– احتياجات رأس المال العامل الموجبة: هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد عن مـــدتها عن السنة وذلك للتغطية احتياجات الدورة فهذا يدل على أن احتياجات التمويل لم تغطى كلية بموارد الدورة وبالتالي فالمؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل لتمويل احتياجاتها.

– احتياجات رأس المال العامل سالبة: هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة, هذا يعني أن جميع احتياجات التمويل مغطاة بموارد الدورة, وبالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد التمويل بل يجب على المؤسسة أن تفكر في استغلال الفائض في الاستثمار لرفع مردوديتها.

– احتياجات رأس المال العامل المعدومة: هذه الحالة تكون عندما تغطي الموارد الدورة احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة[2].

5. الخزينة الصافية: هي عبارة عن مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي ما يمكن للمؤسسة أن تصرف فيه من قيم جاهزة وتحيب بالعلاقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال

[1]– دراجي آمنة, **دور التشخيص المالي في تحسين فعالية التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية**, مذكرة ماجيستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر3, الجزائر, 2015, ص ص 22-23.

[2]– دحماني هدى, مرجع سبق ذكره, ص ص 36-37.

ويمكن أن تأخذ الخزينة ثلاث حالات كالتالي:

– **خزينة سالبة:** بمعنى أن الاحتياج في رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة غير متوازنة ماليا وعليها أن تلجأ إلى الاقتراض أو الرفع من رأس مـــال العامل لأن هذه الـــــوضعية قد بها إلى الافلاس.

– **خزينة موجبة:** بمعنى أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا.

– **خزينة معدومة:** عندما يتساوى رأس مال العامل مع الاحتياج في رأس مال العامل وهذا يدل على توازن مالي أمثل بمعنى المؤسسة قادرة على تمويل كل احتياجاتها ولا توجد لديها سيولة مجمدة[1].

المبحث الثاني: تقييم الوضعية عن طريق مؤشرات السيولة والنشاط

يدرس هذا المبحث النشاط والسيولة المالية في المؤسسة, والذين يمكن اعتبارهما معيارين مهمين الوضع المالي كونهما هدفين ماليين تسعى المؤسسة وباستمرار إلى بلوغهما من أجل تحقيق الأمل للمؤسسة, لأن اليسر المالي يعطي المؤسسة ثقة لدى الدائنين في حالة طلب الدائنين لحقوقهم.

المطلب الأول: نسب السيولة

النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة[2].

تشير السيولة عموما إلى قدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية عندما يحين موعد استحقـــاقها, بمعنى أن الأصول التي تكون رأس المال تتحول إلى نقدية والتي بدورها تستخدم في سداد تلك الالتزامات قصيرة الأجل, وقد تكون الشركة رابحة إلى أنها لا تملك السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها المالية قصيرة الأجل[3].

[1]– بن حميدة ندى, **التحليل المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية,, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, الجزائر, 2015, ص ص 25-26.

[2]–عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي, **التحليل والتخطيط المالي** (اتجاهات معاصرة), دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, عمان, 2008, ص 83.

[3]– أمين السيد أحمد لطفي, **التحليل المالي** (لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة), الدار الجامعية, الاسكندرية, 2008, ص334.

1- نسبة التداول :

تستخرج نسبة التداول من قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة, وتتضمن الموجودات المتداولة الموجودات النقدية والشبه نقدية مثل الحســـــابات المدينة والمخزون السلعي, في حين تشمل المطلوبات المتداولة حسابات الدائنون وأوراق الدفع قصيرة الأجل والمستحقات القصيرة الأجل وغيرها, وعلى وفق الصيغة التالية:

نسبة التداول **Error!** [1].

-نسبة السيولة السريعة:

تعتبر هذه النسبة أضيق من نسبة التداول وتظهر درجة السيولة التي تتمتع بها المنشاة في وقت محدد, ولقد تم استبعاد أصعب العناصر تحولا الى نقدية كي تعبر هذه النسبة عن السيولة الحقيقية للمنشأة, والسؤال الذي يطرح نفسه, من هو العنصر الذي يعتبر أصعب العناصر تحولا إلى نقدية[2]؟

نسبة السيولة السريعة **Error!** [3].

نسبة النقدية:

وتعتبر هذه النسبة أكثر تشددا من النسبتين السابقتين كمقياس لسيولة الشركة, لأنها تركز على قياس المركز النقدي للشركة ممثلا بمقدار النقدية المتاحة لها للوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل, وتحدد بالمعادلة التالية[4]:

نسبة النقدية **Error!** [5].

المطلب الثاني: نسب النشاط

تقيس نسبة النشاط مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد المتوافرة لديه, أو بمعنى أخر مدى كفاءة المشروع في استخدام أصوله المختلفة, حيث توضح العلاقة بين المبيعات وبين الاستثمار في الأصول المختلفة, الثابتة

[1]- حمزة محمود الزبيدي, **التحليل المالي** (لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل) , الوراق للنشر والتوزيع, الطبعة الثانية, عمان , 2011, ص113

[2]- منير شاكر محمد وآخرون, **التحليل المالي** (مدخل صناعة القرارات) , دار وائل للنشر, الطبعة الثانية,, عمان, 2005, ص73.

[3]- فيصل جميل السعايدة ونضال عبد الله فريد, **الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي**, مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, عمان، 2004, ص135.

[4]- محمد مطر, **التحليل المالي والائتماني** (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية), دار وائل للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, عمان, 2000, ص70.

[5]- فيصل جميل السعايدة ونضال عبد الله فريد, مرجع سبق ذكره, ص136.

والمتداولة, وتفترض هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وهذه الأصول وتتضمن هذه المجموعة ما يلي من نسب ومعدلات وباستخدام البيانات السابقة يلاحظ ما يلي:

معدل دوران المخزون = Error! .

وتبين هذه النسبة عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى مبيعات, وكلما كان هذا المعدل منخفضا فإن ذلك قد يعني إلى أن المشروع يحتفظ بمخزون من البضاعة الراكدة و غير المطلوبة[1].

معدل دوران المدينين = Error! = مرة[2].

وتمثل هذه النسبة مقياسا لكفاءة إدارة الائتمان في تحصيل الديون, وكلما ارتفع معدل دوران المدينين يكون ذلك مؤشرا لتحسن كفاءة إدارة الائتمان والكس بالعكس, ويمكن أحيانا إدخال رصيد أوراق القبض في اشتقاق هذه النسبة[3].

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الاصول المستخدم في خلقها داخل المؤسسة.

معدل دوران مجموع الأصول = Error! .

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة إلى أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة[4].

معدل دوران الاصول الثابتة = Error! .

من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الاداء التشغيلي أو ما يسمى بمعدل دوران الاصول الثابتة وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة وكفاءة فعالية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات.

---

[1]- سمير محمد عبد العزيز, **اقتصاديات** (الاستثمار-التمويل-التحليل المالي), مركز الاسكندرية للكتاب, الإسكندرية, 2006, ص ص 242-243.

[2]- سعاد بن طرية, **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, الجزائر, 2011, ص 23.

[3]- محمد مطر, مرجع سبق ذكره, ص80.

[4]- مويجي إلياس, **دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد خيضر, بسكرة, الجزائر, 2015, ص27.

-معدل دوران الأصول المتداولة:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة Error! [1].

المبحث الثالث: تقييم الوضعية عن طريق مؤشرات الربحية والمديونية

تم التطرق في هذا المبحث إلى مؤشرين أخرين من مؤشرات تقييم الوضع المالي في المؤسسة وهما مؤشري الـــربحية والمديونية.

المطلب الأول :نسب الربحية

تعد هذه المجموعة واحدة من الاتجاهات الصعبة للشركة كمفهوم القياس, بسبب عدم توفر وسيلة تكامل تجمع بين هذه النسب حتى تبرز متى تكون استثمارات الشركة مربحة, حيث أن هذه الأخيرة تقوم بالتضحية بالأرباح الحالية كمن أجل الحصول على أصول أخرى في المستقبل, لكن من أهم المشاكل التي تتخلل هذه النسب نجد أن الربحية المحاسبية تتجاهل الخطر, ومن أهم هذه النسب نجد:

هامش مجمل الربح Error! .

هامش صافي الربح Error! .

معدل العائد على حقوق الملكية Error! [2].

المطلب الثاني: نسب المديونية

[1]- طير الويزة وسايغي باهية فريال, **فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة العقيد أكلي محند أولحاج, البويرة, الجزائر, 2015, ص49.

[2]- بن مالك عمار, **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة منتوري, قسنطينة, الجزائر, 2011, ص ص 43-44.

تقيس هذه النسب مدى اعتماد الشركة على الدين في تمويل استثماراتها بمقارنة بالتمويل المقدم من المالكين, وتسمى أيضا رافعة التمويل لأنها تقيس نسبة استخدام الدين في هيكل تمويل الشركة.

نسب القروض أي مجموع الأموال (الموجودات) Error! .

وتسمى بالرافعة المالية وتشير هذه النسبة إلى درجة الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة في تكوين أموال الشركة, كلما زادت نسبة الرافعة المالية كلما انخفضت مساهمة حقوق الملكية في أموال الشركة.

-عدد مرات تغطية الفوائد Error! .

وتقيس هذه النسبة مدى مقدرة الشركة على سداد الفوائد من خلال الارباح السنوية للشركة.

-نسبة الديون قصيرة الأجل لحقوق الملكية Error! .

كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك سلبيا على المنشأة حيث أن ارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى عدم ثقة الدائنون بهذه المنشأة وعدم منحهم ديون طويلة الأجل لأن نسبة الدين قصيرة الأجل عالية بالنسبة لحقوق الملكية[1].

-نسبة الديون لحقوق المساهمين Error! ×100.

يقصد بمجموع الديون كافة الأموال التي حصلت عليها الشركة من الغير, وتتمثل في القروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل, وتوازن هذه النسبة بين التمويل المقدم من الدائنين مع التمويل المقدم من المساهمين, وبالتالي تشير إلى نسب الديون من رأس المال المستخدم لتمويل الأصول.

-نسبة الملكية Error! .

وتستخدم هذه النسبة في تحديد النسبة المئوية التي سيحصل عليها حملة الأسهم العادية من مجموع الاصول في حالة التصفية[1].

[1]- عمار أكرم عمر الطويل, **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**, مذكرة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, الجامعة الاسلامية, غزة, 2008, ص ص 37-38.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل التطرق إلى بعض أفضل وأهم النسب والمؤشرات المالية التي يستند إليها لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال هذا الفصل يمكن القول أن عملية التشخيص المالي الذي يقوم بعملية التشخيص المالي داخل المؤسسة, وهي تساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط الضعف والقوة وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها, تساعد عملية التشخيص المالي في التعرف على مركزها المالي, ثم محاولة تقديم نتائج واقتراحات تساعد على تحسسين الوضعية المالية للمؤسسة.

[1] – فهمي مصطفى الشيخ, **التحليل المالي**, الطبعة الأولى, رام الله, فلسطين, 2008, ص ص 53-55.

تمهيـد

تدعيما لما تم تناوله في الجانب النظري من خلال الفصلين السابقين تمت محاولة إعداد دراسة حالة تتعلق بدور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة, فتم اختيارنا لإحدى المؤسسات البارزة على الساحة المحلية على مستوى ولاية المسيلة, حيث تعتبر مؤسسة مطاحن الحضنة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في الولاية و منتجاتها من أهم المنتجات الرائدة في المنطقة, حيث تعمل هذه المؤسسة كغيرها من المؤسسات لتقديم الأفضل, ولهذا سنقوم فيها بالدراسة الميدانية من خلال تطرقنا لثلاث مباحث:

- المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.
- المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة لفترة (2014-2015).
- المبحث الثالث: تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية للمؤسسة بالمسيلة لفترة (2014-2015).

المبحث الاول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الحضنة

قبل أن نتطرق إلى المؤسسة محل الدراسة ألا وهي مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة, والتي تعتبر وحدة من وحدات المؤسسة الأم وهي مؤسسة الصناعة والحبوب ومشتقاتها بسطيف (مجمع رياض سطيف), لا بد أن نلقي بإطلالة على هاته المؤسسة الأم.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة الأم رياض سطيف

بعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها بدأت في تأميم المؤسسات, وفي سنة 1965 وبالضبط في 25 مارس تم تأميم جميع القطاعات الخاصة بالطحن وأصبحت تسمى المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن, غير أن دورها آنذاك كان مقتصرا على صلاحيات الادارة العامة الذي عهدته, وكذلك وضع خطة لتجديد المصانع الضرورية ووضع وحدات أخرى في بعض المناطق, وفي سنة 1982 إثر إعادة هيكلة للمؤسسة الوطنية للدقيق والطحن "سمباك" انبثقت منها خمسة مؤسسات رئيسة موزعة على التراب الوطني, ودورها تغطية الولايات المجاورة لها في توزيع مختلف منتجاتها, وهذه المؤسسات هي:

- مؤسسة الرياض بسيدي بلعباس.
- مؤسسة الرياض بالجزائر العاصمة.
- مؤسسة الرياض بتيارت.
- مؤسسة الرياض بقسنطينة.
- مؤسسة الرياض بسطيف.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 367/32 بتاريخ 1982/11/27 أنشئت المؤسسة الصناعية للحبوب ومشتقاتها بسطيف "الرياض", ثم انتقلت إلى الاستقلالية ابتداء من 1990/04/02 واتخذت شكل شركة مساهمة برأس مال 5.000.000.000 دج, حيث نجد تركيبة رأسمالها الاجتماعي تتكون من:

- 80%: الشركة القابضة العمومية الزراعية الغذائية.
- 11%: المؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين.
- 09%: أشخاص طبيعيين.

يكمن النشاط الأساسي لمجمع رياض سطيف في تحويل الحبوب (القمح الصلب واللين) وإنتاج وتسويق المواد المشتقة والدقيق والعجائن الغذائية والكسكسي, ويمتلك المجمع عدة وحدات موزعة على عدة ولايات منها (سطيف, المسيلة, برج بوعريريج, بجاية, بسكرة, ورقلة), ويمكن توضيح اختصاصات الشركات التابعة لرياض سطيف في الشكل رقم (04) التالي:

الشكل رقم(04): يوضح اختصاص المؤسسات التابعة لرياض سطيف:

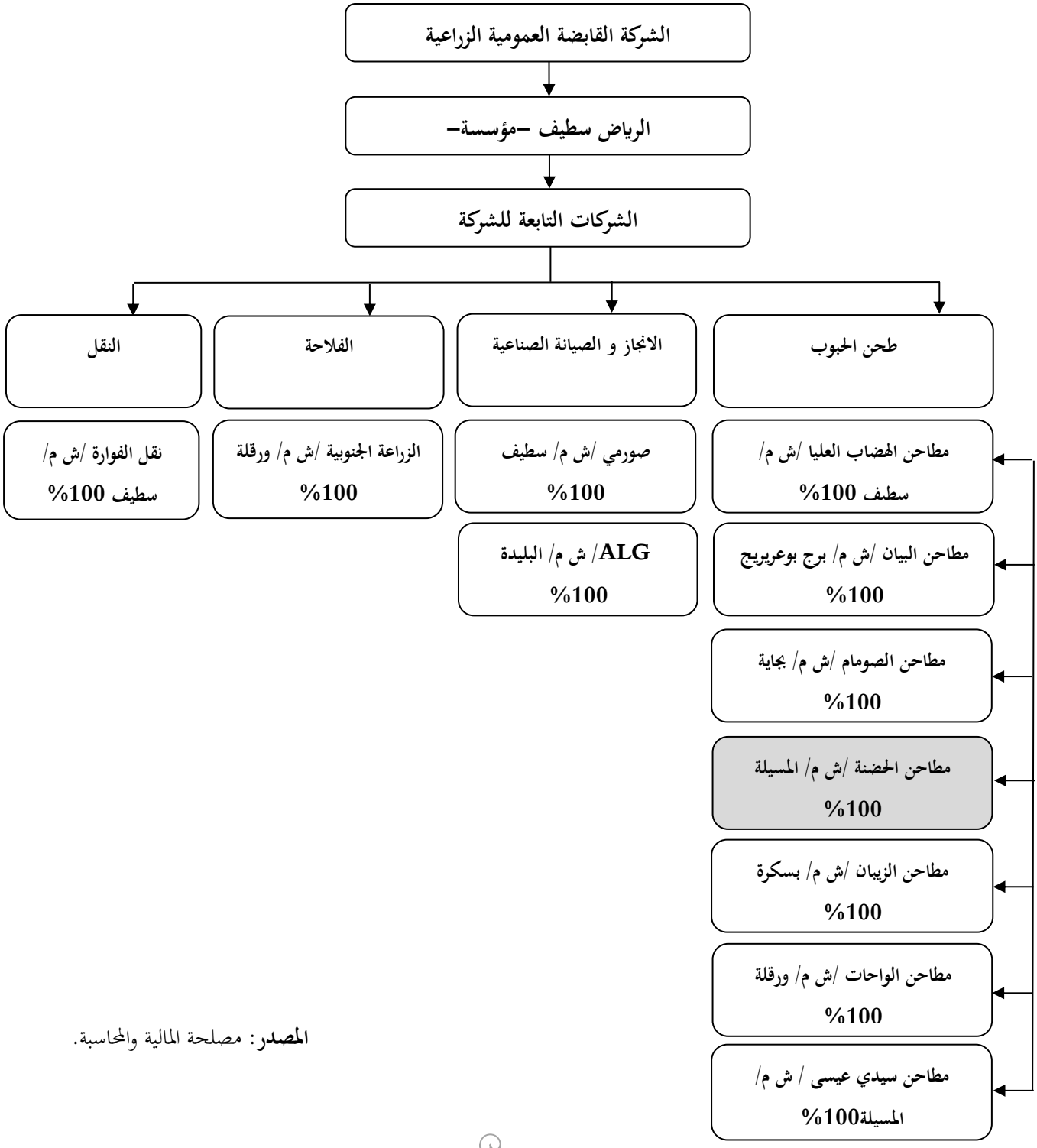

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة.

المطلب الثاني : التعريف بمطاحن الحضنة وأهدافها:

1- نشأة المؤسسة:

بدأ بناء مطاحن الحضنة بالمسيلة سنة 1980, حيث تم تشغيلها لأول مرة سنة 1981, وفي أول أكتوبر 1997 تم تحويل وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة تابعة لرياض سطيف في شكل شركة مساهمة "مطاحن الحضنة", وتبلغ مساحتها الإجمالية 30.775 م2 منها 12.555م2 مغطاة, وقد بلغ رقم أعمالها لسنة 2010 مبلغ 1.449.460.000دج.

وتنقسم مطاحن الحضنة إلى قسمين واحد قديم والأخر جديد:

بالنسبة **للقسم القديم** يتكون من مسمدة ومطحنة واحدة, حيث تم إنجازها من طرف الشركة السويسرية "بيلر" بتكلفة إنجاز قدرت ب 220.915.480.55دج وتم تشغيلها سنة 1981.

و**القسم الجديد** يتكون من مسمدة جديدة منجزة من طرف الشركة الإيطالية " غولفيتو" بتكلفة مشروع وصلت إلى: 563.986.101.84 دج وتم تشغيلها سنة 1993.

-المقر الاجتماعي:

تقع مطاحن الحضنة بالمسيلة على بعد 02 كلم عن وسط المدينة على جهة الجاني الشرقي على الطريق الرابط بين ولاية برج بوعريريج وولاية المسيلة, حيث يمر العديد من المسافرين عبر هذا الطريق وهذا ما ينعكس بالإيجاب على المؤسسة فتصبح بذلك معروفة أكثر فأكثر.

- صندوق بريد رقم 11المسيلة. - الهاتف: 035.55.39.88 / 035.55.16.86
- هاتف / فاكس: 035.55.00.60 - السجل التجاري:38 ب 562030.

2-أهداف المؤسسة:

تنشط المؤسسة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من بين 24 منافس لها داخل تراب الولاية لهذا فإن المؤسسة تسعى إلى تحقيق أهداف مستقبلية من أهم هذه الأهداف:

- تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين البيع والتكلفة النهائية.
- زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الانتاج وتحسين نوعيتها.
- محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية.

- التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة.
- سد حاجات المستهلك من مادتي السميد والفرينة.
- المساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني.
- خلق جو تنافسي على مستوى الوحدة.
- الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج وتسويقه.
- محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم باقل تكلفة وبجودة عالية.
- محاولة القضاء على المشاكل الزائدة داخل المؤسسة مثل: مشاكل الإنتـــــاج, والتوزيـــــع والاتصال.
- الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية وخارجها.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة

إن الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو إلى وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل والتركيب الإداري لدوائر ومصالح وفروع المؤسسة وهو ما يساعدنا على تحديد الاختصاصات, المسؤوليات ومهام كل دائرة من هذه الدوائر حتى تستخلص فكرة عامة على هذه المؤسسة, ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للوحدة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(05): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة:

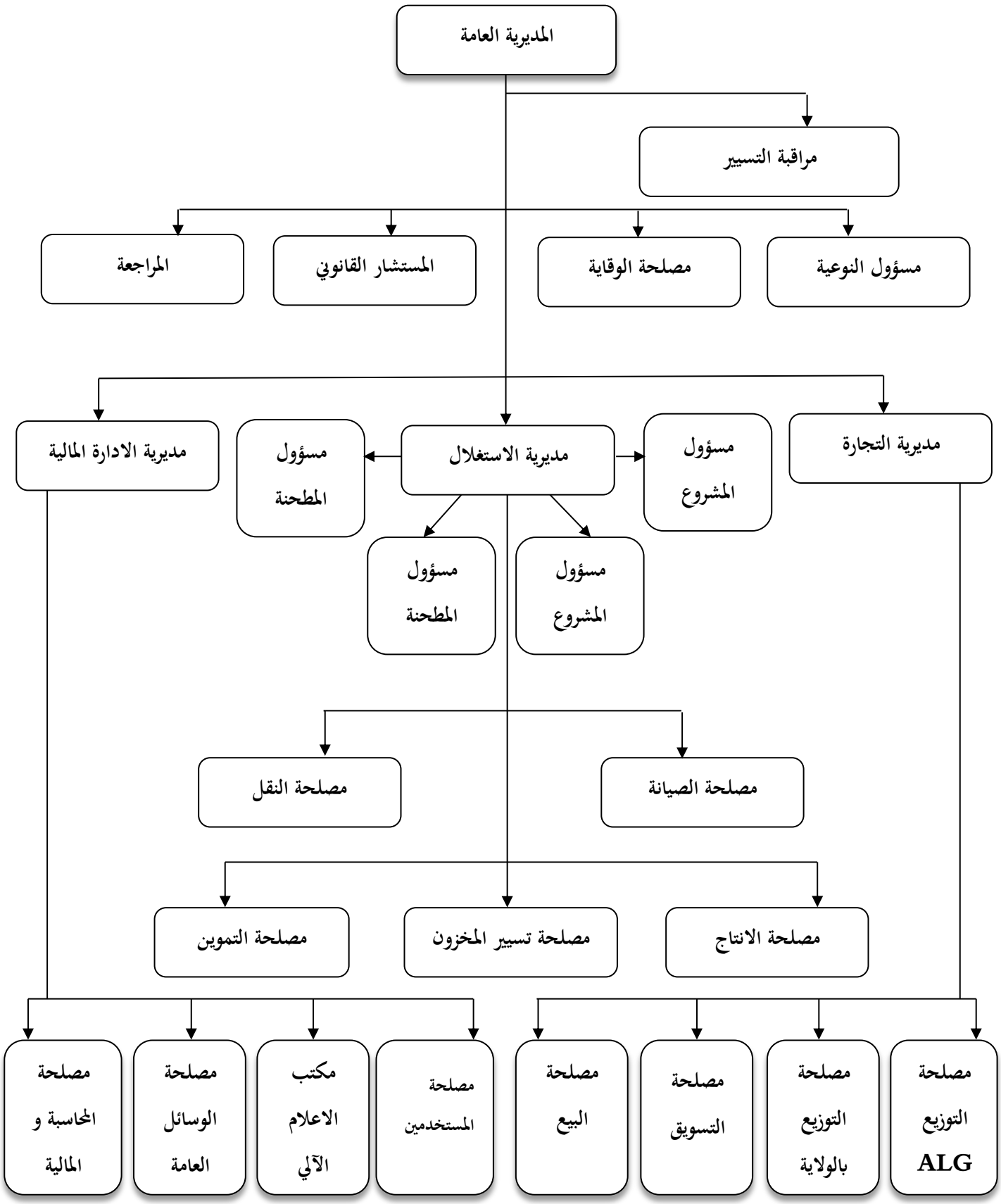

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية.

- **شرح مختلف الوظائف بالمؤسسة**

أولا– المديرية العامة:

يشرف على تسييرها الرئيس المدير العام للوحدة, مهمته الأساسية هي التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة ولهذا تركز له عدة مهام أهمها:

- الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة.
- يعتبر الواجهة الأولى للوحدة.
- التنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع.
- يقوم بالربط بين جميع الدوائر, والأقسام الداخلية وينسق بينها.
- يقوم المدير العام يوميا بإعلام الرئيس المدير العام للشركة الام.

وتشمل المديرية العامة:

1–مراقبة التسيير: تتكون من فرد واحد يقوم بدور نائب المدير ويعتبر الذراع الأيمن له, وله عدة مهام, وهي:

– التحضير للاجتماعات والمشاركة فيها.

– هو أمين مجلس الإدارة والذراع الأيمن للمدير ويستلم البريد المتعلق بالإدارة ويقوم بالرد عليه.

– إعداد التقارير وإصدارها سواء تلك الموجهة للمؤسسة الأم أو الموجهة للوزارة الوصية.

– تقدم الاستشارة للمدير فيما يخص القرارات المتعلقة بزيادة الإنتاج.

– يقدم دراسة تقييمية للإدارة فيما يخص مبيعات المؤسسة على عدة سنوات.

– إعداد مختلف الموازنات التقديرية ومراقبتها باستمرار.

–كتشاف الانحرافات ومحاولة تصحيحها.

– إعداد لوحة القيادة لمختلف الأنشطة في المؤسسة.

– تقديم النصح والاستشارة للمصالح الأخرى.

– جمع المعلومات المتعلقة بالنشاط وتحليلها وتبويبها لاستخدامها فيما بعد في إعداد الوازنات.

– تقديم شرح للإدارة لأسباب الانحراف إن وجدت وتقديم شرح للإيجابيات إن لم توجد انحرافات.

2– مصلحة الوقاية والأمن: ومهمتها حماية المؤسسة داخليا وكذا الوقاية الخاصة من ناحية الحرائق والسرقة وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من كل الأخطار.

3– الاستشارة القانونية: حيث يقوم المدير العام باستشارته أو مناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني وهو المكلف بالمنازعات التي تدخل فيها المؤسسة سواء كانت بين المؤسسة وموردیها أو زبائنها أو داخل المؤسسة وموردیها أو زبائنها أو داخل المؤسسة.

4– مسؤول النوعية: حيث يهتم بنوعية الإنتاج وفقا للمعايير المحددة دوليا سواء كانت هذه المعايير قانونية متمثلة في سير العملية الإنتاجية والخدمية, الكمية والتغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة والمقدار.

5– المراجعة: يعمل لصالح المؤسسة, تتمثل مهامه في المراقبة الداخلية لأعمال المصالح والمديريات وكذلك يعمل على التوجيه بالإضافة إلى إعطاء تقارير للرئيس المدير العام حول أعماله.

ثانيا: مديرية الاستغلال:

تتمثل مهمتها في تزويد المدير العام بكل المعلومات الخاصة بالاستغلال وتشمل المصالح التالية وهي:

1– مصلحة التموين: وهذه المصلحة خاصة بدخول المواد واللوازم الخاصة بالعملية وتنقسم إلى فرعين هما:

- فرع التغيير وشراء الحبوب: ومهمته شراء الحبوب وتغيير النوعية.
- فرع المشتريات: وهذا الفرع خاص بتسجيل كل عمليات الشراء.

2– مصلحة الإنتاج: مهمتها مختصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمنتج نهائي مرورا بكل دورات العملية الإنتاجية وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج والعمل على احترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذها المحددة عمليا, كما تعمل على استمرارية الإنتاج وذلك بتخصيص أفواج عمل تعمل بالتناوب طيلة 24 ساعة, ولهذا تعتبر من أهم المصالح وتنقسم هذه المصلحة إلى مصنعين هما:

أ- **مصنع التحويل رقم(01)**: يضم آلات تحويل القمح الصلب إلى سميد بطاقة إنتاجية قدرها:5500 خلال 24 ساعة.

ب- **مصنع التحويل رقم(02)**: يضم آلات تحويل القمح الصلب واللين إلى سميد وفرينة على الترتيب بطاقة إنتاجية قدرها: 1500 قنطار من القمح الصلب و1500 من القمح اللين خلال 24 ساعة.

2-1- الطاقات الإنتاجية:

- **السميد**: 30630 قنطار في اليوم (سميد ممتاز ب: 64% نسبة استخلاص).
- **الدقيق (الفرينة)**: 1.080 قنطار في اليوم (دقيق خبز ب: 72% نسبة استخلاص).

كما أن مصلحة الإنتاج تتفرع إل ثلاثة فروع:

- فرع محاسبة المواد.
- فرع الطحن والإنتاج.
- فرع الشحن والتوضيب.

3- مصلحة الصيانة: وهذه المصلحة مهمتها إصلاح العطل بآلات الإنتاج وتشغيل هذه الأجهزة 2سا/24سا وتترع هذه المصلحة إلى:

- **فرع الإلكتروميكانيك**: ومهمته صيانة الأجهزة الكهربائية.
- **فرع الميكانيك العام**: وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحنة والشاحنات.

4- مصلحة تسيير المخزونات: تتكفل بتخزين المواد الاولية والمنتجات ودورها الرئيسي تسجيل حركة المخزون والقيام بعملية الجرد الشهرية والسنوية وتتفرع إلى ثلاثة فروع متمثلة في:

- فرع الاستقبال وتخزين الحبوب.
- فرع تسيير مخزونات الأكياس.
- فرع تسيير قطع الغيار والتجهيزات.

5- مصلحة النقل: تقوم هذه المصلحة بعمليات شحن ونقل المنتجات إلى الزبائن المسجلين في دفاتر التوريد.

ثالثا: مديرية الإدارة المالية:

ومهمتها خاصة بشؤون الإدارة والعمليات المالية والتنسيق بين مصالحها والمتمثلة في:

✓ **مصلحة المحاسبة والمالية**: تعتبر من أهم النشاطات حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع المالية والصندوق.
- فرع المحاسبة العامة.
- فرع محاسبة المبيعات.
- فرع المحاسبات.

✓ **مصلحة الموارد البشرية:** لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بتسيير وإدارة الشؤون الإدارية للعمال وكيفية تنظيم الموارد البشرية داخل الوحدة بكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط العمالي وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع تسيير المستخدمين.
- فرع الخدمات الاجتماعية.

✓ **مصلحة الإعلام الآلي:** يعمل هذا المكتب بتسيير كل ما يتعلق بوسائل الاعلام الآلي ومتطلباته.

✓ **مصلحة الوسائل العامة:** من مهامها:

- متابعة جيع الأشغال التابعة للوحدة.
- المتابعة الميدانية للاستثمارات.

رابعا: مديرية التجارة: ومهمتها تتعلق بكل ما له علاقة بالتجارة والمعاملات التجارية كإبرام العقود مع المتعاملين وكذا القيام بدراسة معمقة للسوق ووضع الميزانيات التقديرية على أساسها, وتسويق وبيع المنتجات سواء لنقاط البيع التابعة لها أو البيع مباشرة من الوحدة عن طريق الفوترة, والتنسيق بين مصالحها تتفرع إلى:

- مصلحة التوزيع بالجزائر.
- مصلحة التوزيع الولاية.
- مصلحة التسويق.
- مصلحة البيع.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة لفترة (2014-2015)

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة المؤسسة لأي مؤسسة اقتصادية ومن خلالها يتمكن كل من المساهمين والمقرضين وباقي الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من تقييم أدائها, ومن خلال هذا المبحث سنحاول عرض أهم القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة لفترة 2014-2015, المتمثلة في الميزانية, جدول حسابات النتائج والميزانية المالية المختصرة.

المطلب الأول: عرض ميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة

تقوم مؤسسة مطاحن الحضنة بإعداد الميزانية المحاسبية مثلها مثل باقي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك حسب النظام المحاسبي والمالي وطبيعة نشاطها وذلك كما هو مبين في الملاحق رقم (1-6), الميزانية المحاسبية للمؤسسة لسنتي 2014-2015.

فالميزانية تتكون من جانبين أساسيين هما: الأصول والخصوم, فالأصول تمثل استخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة, أما الخصوم فتمثل الموارد المالية التي هي تحت تصرف المؤسسة.

1- جانب الأصول لميزانية المؤسسة: الجدول التالي يظهر ميزانية مطاحن الحضنة "جانب الأصول":

الجدول رقم(03): يظهر جانب الأصول لميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2014-2015):

الوحدة: دج

البيان	2014	2014
أصول غير متداولة		
تثبيتات غير عينية	23130,70	
تثبيتات عينية	1249237748,03	1327713717,24
الأراضي	255898153,36	255898153,36
المباني	915641126,65	897103027,84
المنشآت التقنية, المعدات والأدوات الصناعية	228858585,47	131750436,82
تثبيتات عينية أخرى	54839882,55	42962099,22
تثبيتات في شكل امتيازات		
التثبيتات الجاري انجازها	481992211.17	674359524,57
تثبيتات مالية	18800,00	18800,00
سندات الفروع المنتسبة		
المساهمات والديون الدائنة الأخرى		
السندات المثبتة الأخرى		
القروض والأصول المالية الغير جارية الأخرى	18800,00	18800,00
الضرائب المؤجلة على الأصول	11880809,56	12189183,13
مجموع الأصول غير المتداولة	**1743152699,46**	**2014281224,94**
أصول متداولة		
منتجات قيد التنفيذ	169259857,57	148014999,35
المواد الأولية واللوازم	118885219,44	81754845,29
التموينات الأخرى	46681865,05	57491091,95
المخزونات من المنتجات	3692773,46	8769062,11

مخزونات أخرى		
ديون واستخدامات مماثلة	56374478,05	71065387,19
ديون على الضرائب الزراعية		
ديون ضمن المجموعة		
الزبائن	21051573,30	30173316,97
مدينون أخرون	9778716,59	12602457,06
ضرائب وما يماثلها	25544188,16	28289613,16
ديون أخرى واستخدامات مماثلة		
الموجودات وما يماثلها	679006015,87	752702532,36
التوظيفات والأصول المالية الجارية الأخرى		
الخزينة	679006015,87	752702532,36
مجوع الأصول المتداولة	**904640351,59**	**971782918,90**
مجموع الأصول	**2647793051,05**	**2986064143,84**

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على التقارير المالية والملحق رقم (01).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصول الميزانية عرفت زيادة بنسبة 12.77% بمقارنة مع السنة الماضية, وهذا راجع للزيادة الملحوظة في معظم عناصر تركيبة الأصول للمؤسسة فمثلا بلغت نسبة الزيادة في الخزينة بنسبة 10.85% مقارنة بالسنة الماضية.

2- جانب الخصوم لميزانية المؤسسة: الجدول التالي يظهر ميزانية مطاحن الحضنة من "جانب الخصوم" للفترة (2014-2015).

الجدول رقم(04): يظهر جانب الخصوم لميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2014-2015): **الوحدة: دج**

البيان	2014	2015
الأموال الخاصة		
رأس المال صادر	1449460000,00	1449460000,00
رأس المال غير مستعان به		
علاوات واحتياطات	127332048,84	203292170,74
فارق إعادة التقييم		
النتيجة الصافية	112022925,11	161321002,93
تسوية نتيجة تغيير الطريقة/ تصحيح الأخطاء		
أموال خاصة أخرى		
مجموع الأموال الخاصة	**1688814973,95**	**1414073173,67**

الخصوم غير متداولة		
إعانات التجهيز		
سندات الخزينة		
إقتراضات أخرى وديون مماثلة	217633433,97	
الديون المرتبطة بالمساهمات		365773383,94
ديون أخرى غير جارية		
منتوجات أخرى وأعباء مؤجلة		
المؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة	45181039,08	
المؤونات للأعباء- (الضرائب/ تجديد التثبيتات)		
الجاري إنجازها		56136812,02
المؤونات الأخرى للأعباء		
المؤونات والمنتوجات		
الضرائب المؤجلة على الخصوم	190605,63	509130,85
مجموع الخصوم غير المتداولة	**263005078,68**	**413419326,81**
الخصوم المتداولة		
سندات الخزينة		
ديون على الضرائب الزراعية		
ديون ضمن المجموعة	640000000,00	640000000,00
موردا المواد الأولية	1236951,66	799948,40
موردون آخرون والحسابات الملحقة	7399113,46	16603449,85
الضرائب	33315421,24	45831988,95
ديون أخرى جارية	14021512,06	55336256,16
خزينة الخصوم		
مجموع الخصوم المتداولة	**695972998,42**	**758571643,36**
المجموع العام للخصوم	**2647793051,05**	**2986064143,84**

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة والملحق رقم (02).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن خصوم المؤسسة في سنة 2015 عرفت ارتفاع بنسبة 12.77% مقارنة بالسنة الماضية وهذا راجع إلى اجمالي الديون (ديون طويلة وقصيرة الأجل).

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج خلال الفترة 2014-2015

يعتبر جدول حسابات النتائج الوسيلة التي يتم بموجبها تحديد ارادات وتكاليف الدورة المالية, فمن خلاله يمكن معرفة سير نشاط أي مؤسسة في دورة مالية ما, والجدول الموالي يوضح جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة لمؤسسة مطاحن الحضنة لسنة 2014-2015, الذي من خلاله يمكن تقييم أداء المؤسسة للفترة المعنية.

الجدول رقم(05): جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن الحضنة (حسب الطبيعة للفترة)2014-2015:

الوحدة: دج

البيان	2014	2015
رقم الأعمال	1756578029.90	2332024449.40
مبيعات من البضائع	1174134.50	246686.69
مبيعات من المنتجات التامة	1750793163.41	2327278450.08
مبيعات المنتجات الأخرى	556542.39	596917.40
خدمات الأخرى	4054189.60	3902395.23
تغير مخزون المنتجات التامة وقيد التنفيذ	-12705917.36	5076288.65
الإنتاج المثبت		
اعانات الاستغلال	853407.71	1572090.291
1-إنتاج الفترة	**1744489567.09**	**2338672828.96**
مشتريات مستهلكة	-1410759309.15	-1906594822.87
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	-34051875.38	-38490780.55
2- استهلاك الفترة	**-1444811184.53**	**-1945085603.42**
3- القيمة المضافة للاستغلال	**299678382.56**	**393587225.54**
أعباء المستخدمين	-138184316.03	-148693504.06
ضرائب ورسوم والمدفوعات المشابهة	-5246167.00	-5686059.00
4- الفائض الاجمالي للاستغلال	**156247899.53**	**239207662.48**
المنتجات العملياتية الاخرى	18146369.55	61151662.67
الأعباء العملياتية	-1662862.67	-1094874.46
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	-31995558.99	-39192676.62
مخصصات عن خسائر القيمة والمؤونات	-335181909.74	-395921252.00
استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات	334054083.80	333761105.75
5- نتيجة الاستغلال (التشغلية)	**139608021.48**	**233911627.82**
نواتج مالية	1288947.94	475348.96
أعباء مالية		-5439536.20
6- النتيجة المالية	**1288947.94**	**-4964187.24**

7- النتيجة العادية قبل الضريبة(5+6)	**140896969.42**	**228947440.58**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-31366223.00	-45316286.00
الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية	2492178.69	-10151.65
مجموع نواتج النشاطات العادية	2097978968.38	-22300000.00
مجموع أعباء النشاطات العادية	-1985956043.27	2734060946.34
		-2572739943.41
8- النتيجة الصافية للنشاطات العادية	**112022925.11**	**161321002.93**
العناصر الغير العادية (نواتج) (للتوضيح)		
العناصر الغير العادية (أعباء) (للتوضيح)		
9- النتيجة غير العادية		
10- النتيجة الصافية للفترة	**112022925.11**	**161321002.93**
الحصة من النتائج الصافية للشركات موضح المعادلة (1)		
11- النتيجة الصافية للمجموعة المدمجة (1)		
منها حصة ذوي الاقلية (1)		
حصة المجمع (1)		

المصدر: من عداد الطالبان بالاعتماد على التقارير المالية والملحق رقم (03).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه غياب النتيجة غير العادية, وهذا ما جعل النتيجة الصافية بعد الضريبة للفترة هي نفسها النتيجة الصافية للفترة, فالنتيجة غير العادية تؤثر في النتيجة الصافية بالزيادة (+) والنقصان (-).

المطلب الثالث: عرض الميزانية المالية المختصرة

الجدول رقم(06): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الأصول فترة (2014-2015):

الوحدة: دج

البيان	2014	2015
	المبالغ	المبالغ
الأصول الثابتة	1743152699.46	2014281224.94
مجموع الأصول الثابتة	**1743152699.46**	**2014281224.94**
أصول متداولة		
قيم الاستغلال	169259857.59	148014999.35
قيم قابلة للتحقق	56374478.05	71065387.19
قيم جاهزة	697006015.59	752702532.36
مجموعة الأصول المتداولة	**922640351.59**	**971782918.90**
مجموع الأصول	**26477993051.05**	**2986064143.84**

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المحاسبية.

الجدول رقم (07): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الخصوم فترة (2014-2015):

الوحدة: دج

البيان	2014	2015
	المبالغ	المبالغ
الأموال الدائمة الأموال الخاصة ديون طويلة الأجل	1688814973.95 263005078.68	1814073173.67 413419326.81
مجموع الأموال الدائمة	**1951820052.63**	**2227492500.48**
ديون قصيرة الأجل	695972998.42	758571643.36
مجموع الخصوم	**2647793051.05**	**2986064143.84**

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المحاسبية.

من أجل جعل قراءة معطيات الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة أكثر وضوحا وسهولة نقوم بتمثيلها بيانيا بالاعتماد على طريقة الدوائر النسبية كما يلي:

الشكل رقم (06): التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة (م ح) جانب الأصول خلال الفترة(2014-2015):

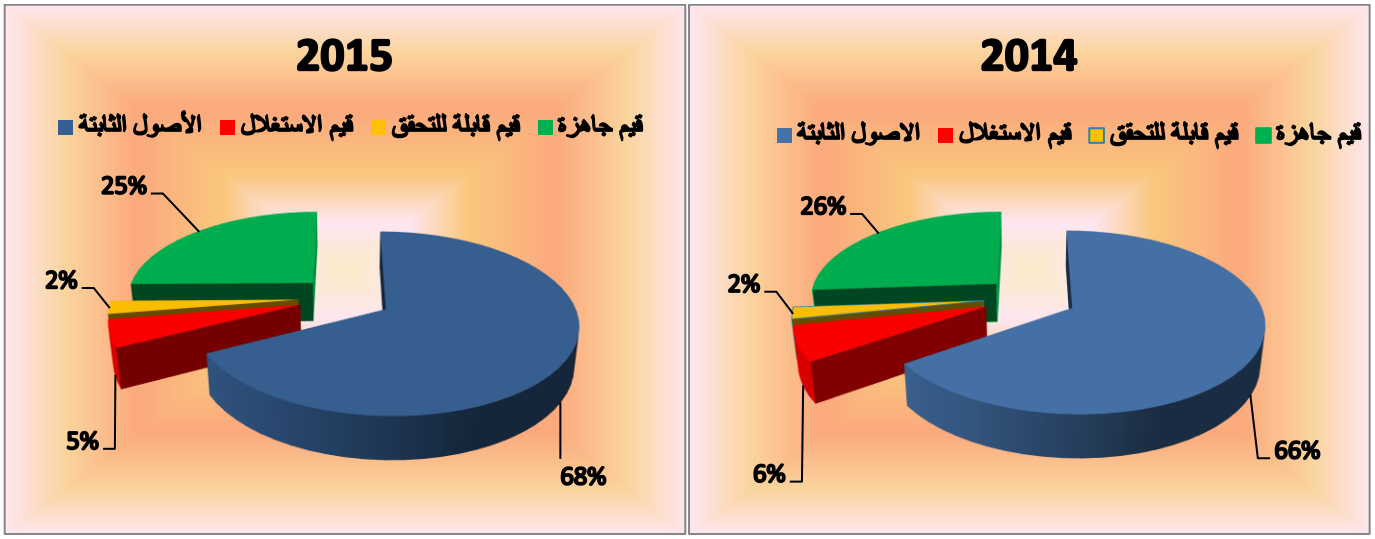

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة.

من خلال الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة 2014-2015 والتمثيل البياني لتركيبة أصولها, نلاحظ أن الأصول الثابتة للمؤسسة قد زادت سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بنسبة 2% ,أما من جانب الأصول المتداولة فنلاحظ أن قيم الاستغلال سجلت تراجعا في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 وهذا ما يدل على أن المؤسسة شهدت تحسنا في تصريف مخزونها, ونلاحظ أيضا انخفاض طفيف في القيم الجاهزة سنة 2015 مقارنة مع سنة 2014 وهذا ما يدل على أن المؤسسة استثمرت بهدف توسعة نشاطها, ونلاحظ

أيضا أن القيم القابلة للتحقق سجلت ثباتا خلال السنتين 2014-2015 بنسبة 2%.

الشكل رقم (07):التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة (م ح) جانب الخصوم خلال الفترة (2014-2015):

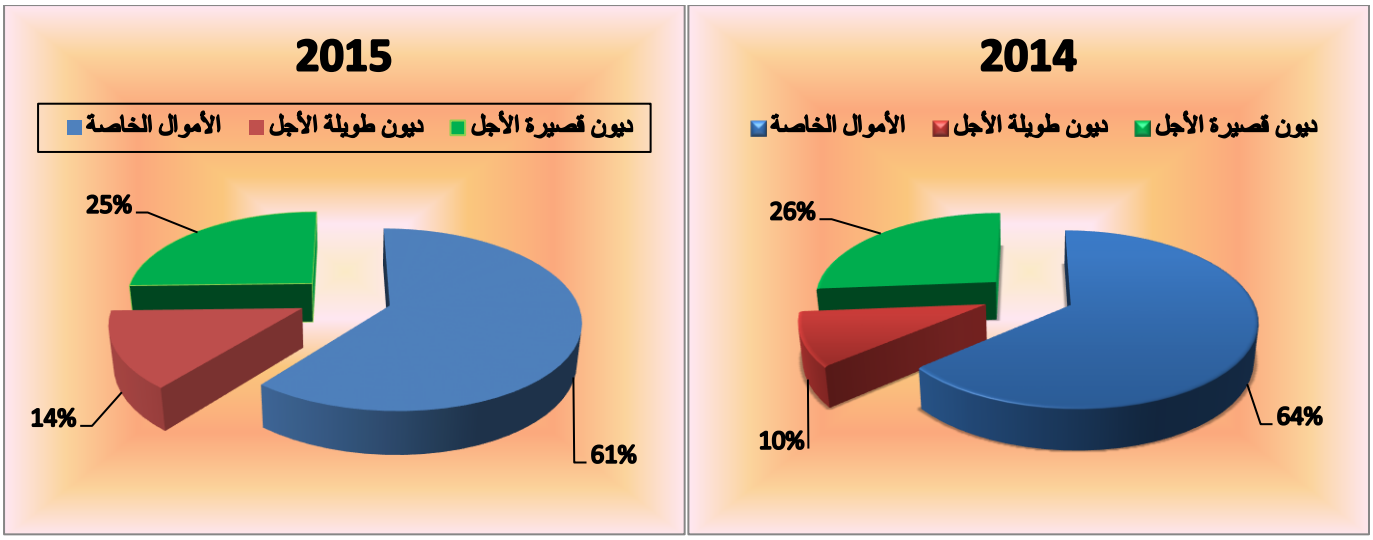

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة.

من خلال الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة 2014-2015 والتمثيل البياني لتركيبة خصومها, نلاحظ أن اتجاه تغير الأموال الخاصة انخفضت سنة 2015 مقارنة ب 2014 بنسبة 3% فهي تمثل وزن نسبي كبير من اجمالي الخصوم, أما الديون قصيرة الأجل فاتبعت سلوكا عكسيا للأموال الخاصة حيث استمر انخفاض وزنها النسبي سنة 2015 ليصل إلى 25%, أما الديون طويلة الأجل فنلاحظ ارتفاع ملحوظ بنسبة 4% من اجمالي الخصوم سنة 2015 مقارنة بسنة 2014.

المبحث الثالث: تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة(2014-2015)

لقياس قدرة مؤسسة مطاحن الحضنة على مواجهة التزاماتها بتواريخ استحقاقها, وكذا إمكانية خلق عوائد مالية تساعدها على تطوير نشاطها وتوسيعه, سنقوم بتحليل وضعيتها المالية, وذلك بالاعتماد على أهم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من خلال قوائمها المالية المتاحة خلال فترة 2014-2015.

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية

سنقوم من خلال هذا المطلب بتشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة لاعتماد على مؤشرات التوازن المالي وهي: رأس المال العامل, احتياجات رأس المال العامل, الخزينة.

1- حساب رأس المال العامل (FR):

يعتبر رأس المال العامل مؤشر أساسي لتقييم التوازن المالي داخل المؤسسة, ويحسب بالعلاقة التالية الموضحة في:

الجدول رقم (08): يوضح تطور رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة(2014-2015):

الوحدة: دج

البيان	2014	2015
الأموال الدائمة	1951820052.63	2227492500
-الأصول الثابتة	1743152699.46	2014281224.94
رأس مال العامل	**208667353.17**	**213211275.54**
الأصول المتداولة	9046440351.59	971782918.90
-الديون قصيرة الأجل	695972998.42	758571643.36
رأس مال العامل	**208667353.17**	**213211275.54**

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة المدروسة كان موجبا وشهد ارتفاع طفيف في سنة 2015 مقارنة بالسنة السابقة 2014 ويرجع هذا إلى زيادة في الاستدانة القصيرة الأجل, رغم هذا فقد حققت المؤسسة إحدى شروط التوازن (**رأس المال العامل موجب**), وما يمكن قوله أن المؤسسة استطاعت أن تغطي جميع أصولها الثابتة التي تمتلكها بأموالها الدائمة, هذا ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان تستطيع من خلاله تسديد ديونها القصيرة الأجل في حال عدم التوافق آجال تحويل الأصول المتداولة (كالمخزونات مثلا).

1-2- أنواع رأس مال العامل: الجدول الموالي يظهر حساب مختلف أنواع رأس المال العامل للمؤسسة:

الجدول رقم (09): يوضح أنواع رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة (2014-2015):

الوحدة: دج

البيان	2014	2015
الأموال الخاصة	1688814973.95	1814073173.67
-الأصول الثابتة	1743152699.46	2014281224.94
رأس مال العامل الخاص	**-54337725.51**	**-200208051.27**
مجموع الخصوم	2647793051.05	2986064143.84
-الأموال الخاصة	1688814973.95	1814073173.67
رأس مال العامل الأجنبي	**958978077.1**	**1171990970.17**
مجموع الأصول	2647793051.05	2986064143.84
-الأصول الثابتة	1743152699.46	2014281224.94
رأس مال العامل الاجمالي	**904640351.59**	**971782918.9**

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات هي:

1-2-1- بالنسبة لرأس مال العامل الخاص:

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص خلال السنتين 2014-2015 كان سالبا وهذا يدل على أن المؤسسة لم تكن قادرة على تغطية الأصول الثابتة بسبب زيادة هذه الأخيرة بأموالها الخاصة فالمؤسسة لديها رغبة توسيعية من خلال زيادة استثماراتها, هذا أدى بالمؤسسة إلى الاعتماد على الديون طويلة الأجل في تغطية هذا العجز, (وهو ما ادى الى مبلغها المطلق في الميزانية للسنتين).

1-2-2- بالنسبة لرأس المال العامل الاجنبي:

نلاحظ ارتفاع رأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة للمؤسسة وهذا بسبب زيادة الديون طويلة الأجل وهو ما يؤكد التحليل السابق لرأس المال العامل الخاص.

1-2-3- بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي:

نلاحظ ارتفاع رأس المال العامل الإجمالي في سنة 2015 مقارنة بالسنة الماضية وهذا يدل على امتلاك المؤسسة على سيولة معتبرة.

يمكن توضيح مختلف أنواع رأس المال العامل بالشكل البياني:

الشكل البياني رقم (08): يوضح تطور مختلف أنواع رأس المال العامل لمؤسسة (م ح) للفترة(2014-2015):

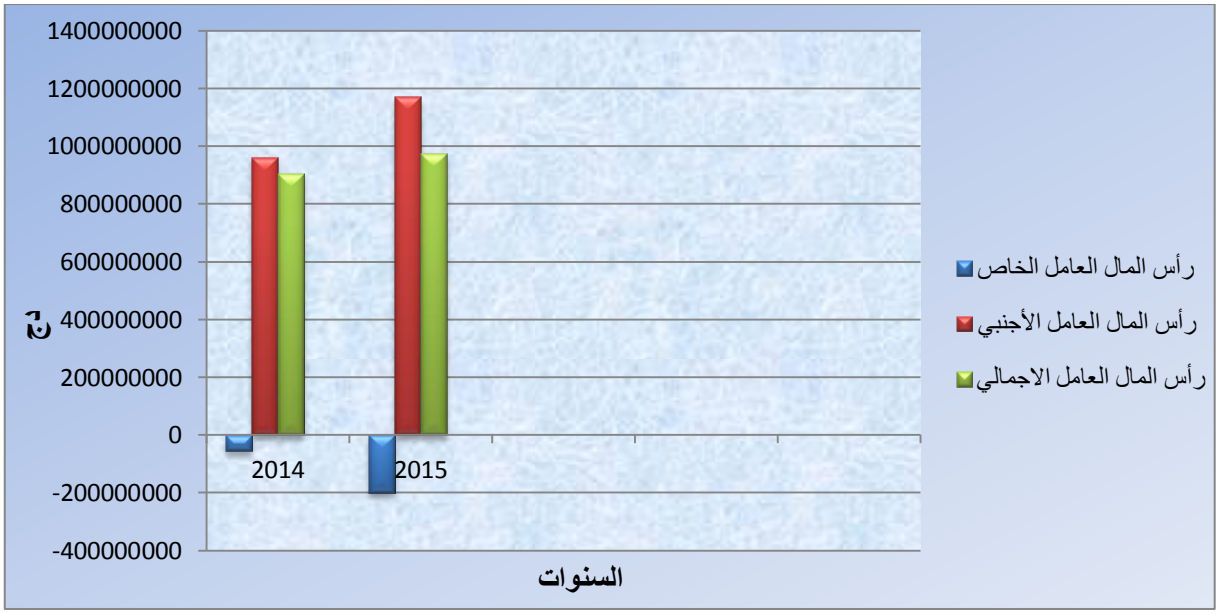

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2014-2015).

2- حساب احتياجات رأس المال العامل (BFR):

احتياجات رأس المال العامل =(الأصول المتداولة – القيم الجاهزة)– (الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية).

أي: * الأصول المتداولة – القيم الجاهزة = احتياجات الدورة.

* الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية = موارد الدورة.

والجدول التالي يظهر احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة(2014-2015):

الجدول رقم (10): يوضح تطور احتياجات رأس المال العامل خلال الفترة (2014-2015):

الوحدة: دج

البيان	2014	2015
احتياجات الدورة	225634336	219080386.6
موارد الدورة	695972998.42	758571643.36
احتياجات رأس مال العامل	**-470338662.42**	**-539491256.7**

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على الميزانية المحاسبية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن احتياجات رأس المال العامل سالب للفترة 2014-2015, وهذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها, ولا تحتاج الى موارد أخرى, أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة لكن عاب على المؤسسة أن المواد الفائضة لم تستخدم في تنشيط دورة الاستغلال خلال الفترة 2014 كانت 470338662.42دج وبالنسبة لسنة 2015 فقدرت بـ 539491256.7دج, رغم هذا فالمؤسسة حققت شرط توازنها الثاني (**احتياجات رأس المال العامل سالب**).

3- حساب الخزينة (TN):

من خلال الجدول التالي يمكن توضيح كيفية حساب الخزينة الصافية لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (11): يوضح الخزينة الصافية لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2014-2015):

الوحدة: دج

البيان	2014	2015
رأس مال العامل	208667353.17	213211275.54
احتياجات رأس مال العامل	-470338662.42	-539491256.7
=الخزينة الصافية	**679006015.59**	**752702532.36**
القيم الجاهزة	679006015.59	752702532.36
السلفيات البنكية	0	0
=الخزينة الصافية	**679006015.59**	**752702532.36**

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على الوثائق المحاسبية.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الخزينة خلال الفترة محل الدراسة موجبة, وهذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يعبر عن رصيد الخزينة, ونلاحظ أن رصيد الخزينة ارتفع سنة 2015 مقارنة بالسنة السابقة 2014 وهذا يدل على أن المؤسسة لم تقم بتوظيف هذه الأموال في استثمارات جديدة وهذا ليس في صالحها, عموما فقد حققت المؤسسة شرط توازنها الثالث وهو الخزينة الصافية موجبة.

والتمثيل البياني يوضح تطور الخزينة خلال فترة الدراسة

الشكل البياني رقم (09): يوضح تطور الخزينة خلال الفترة (2014-2015):

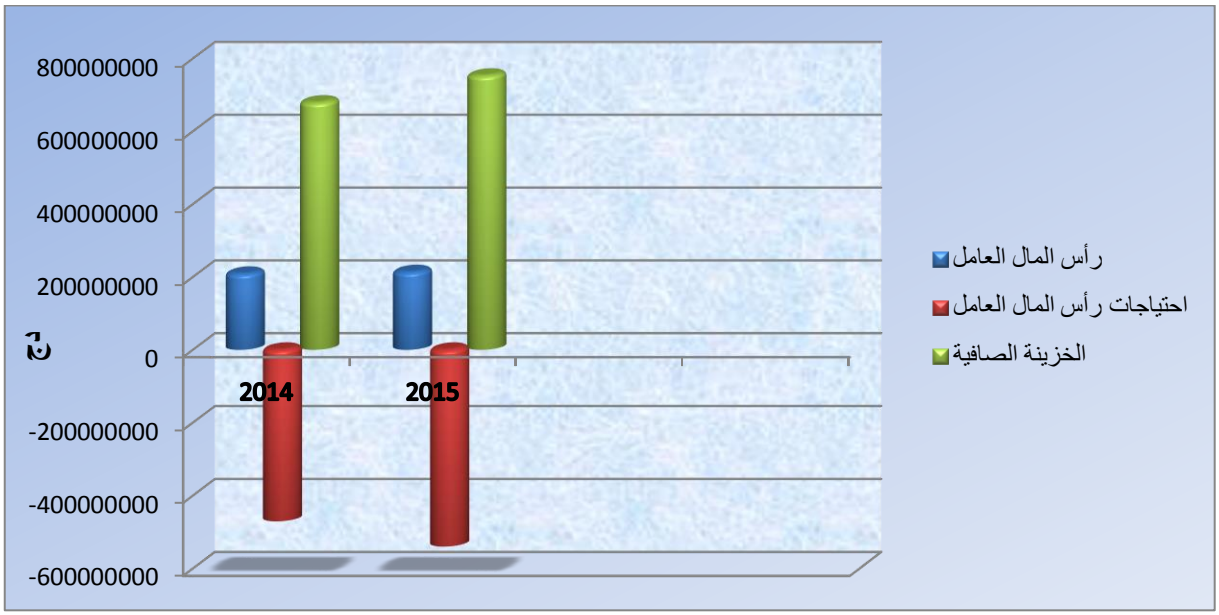

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2014-2015).

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

بعد تطرقنا لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي سنقوم الآن باستخدام النسب المالية وهي نسب السيولة, نسب النشاط, نسب الربحية, نسب المديونية.

1- حساب نسب السيولة:

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من اجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في اجالها المحددة, وسوف يتم التعرف على النسب السيولة للمؤسسة مطاحن الحضنة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (12): نسب السيولة لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة للفترة (2014-2015):

البيان	2014	2015
نسبة التداول=الاصول المتداولة/الخصوم المتداولة	904640351.59	971782918.90
	695972998.4	758571643.36
	1.28=	**1.28=**
نسبة السيولة السريعة=(الاصول المتداولة – المخزون)/الخصوم المتداولة	735380493.6	823767919.55
	695972998.4	758571643.36
	1.05=	**1.09=**
نسب النقدية=(النقدية +شبه النقدية)/الخصوم المتداولة	679006015.6	752702532.36
	695972998.4	758571643.36
	0.98=	**0.99=**
سرعة دوران النقدية= صافي المبيعات السنوية/(النقدية +شبه نقدية)	1756578030	2332024449.4
	679006015.6	752702532.36
	2.59= مرة	**3.10= مرة**

المصدر : من اعداد الطالبان اعتمادا على القوائم المالية.

1-1 تحليل نسب التداول:

نلاحظ من الجدول أعلاه الأصول المتداولة تغطي الديون القصيرة الأجل خلال الفترة المدروسة, وكانت النسبة ثابتة خلال فترة الدراسة (1.28), وهذا مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشاكل سداد التزاماتها, حيث كلما كانت النسبة أكبر من 1 كانت أحسن.

1-2تحليل نسب السيولة السريعة:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة السريعة أكبر من الواحد, ويفسر هذا بأن القيم الجاهزة والقابلة للتحقق تغطي مجموع الديون القصيرة الأجل مع وجود فائض, ويدل هذا على أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها, رغم استبعاد المخزون السلعي الذي يأخذ وقت لتحويله إلى نقدية.

1-3-تحليل نسبة النقدية (نسبة الخزينة الآنية):

من الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة النقدية لمؤسسة خلال فترة الدراسة كان شبه ثابت (0.98) و(0.99) على التوالي وهي نسب مرتفعة, وهذا يدل على أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها, وهذه تزيد من ثقة الجهات التمويلية للمؤسسة.

1-4- دوران النقدية:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن سرعة الدوران النقدية ارتفت سنة 2015 مقارنة بالسنة الفارطة 2014 وهذا مؤشر جيد للاستخدام الفعال للنقدية.

2- تحليل نسب الربحية:

تعبر نسب الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأصول المتاحة, والجدول التالي يظهر أهم نسب الربحية:

جدول رقم (13): يوضح نسب الربحية لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2014-2015):

الوحدة: دج

البيان	2014	2015
نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات=صافي الربح/صافي المبيعات×100	112022925.11	161321002.93
	1756578029.9	2332024449.4
	%6.37=	**%6.92=**
العائد على الأصول=صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/إجمالي الأصول×100	112022925.25	161321002.93
	2647793051.05	2986064143.84
	%4.23=	**%5.40=**
العائد على حقوق الملكية= صافي الربح بعد الفوائد والضرائب/حقوق الملكية×100	112022925.11	161321002.93
	1688814973.95	1814073173.67
	%6.63=	**%8.89=**

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على القوائم المالية.

2-1- نسبة صافي الربح إلى المبيعات:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هامش الربح قد ارتفع ارتفاع طفيف خلال سنة 2015 مقارنة بالسنة الماضية 2014, وهي نسب ربحية ضعيفة وهذا راجع الى السيولة المجمدة في الخزينة.

2-2- نسبة العائد على الأصول:

نلاحظ من الجدول أعلاه ومن خلال النسب المحققة أن نسبة العائد على الأصول قد ارتفعت في سنة 2015 وقدرت بـ (5.40%) مقارنة بسنة 2014 التي قدرت بـ (4.23%), أي أن كل دينار يستثمر في الأصول يحقق دخلا مقداره 0.540 دينارا.

2-3- معدل العائد على حقوق الملكية:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المستثمر يحصل على ربح بنسبة 6.63% لكل دينار استثمره في المؤسسة, ونلاحظ أن ربح المستثمرين في ارتفاع.

3- تحليل نسب النشاط:

تكمن أهمية هذه النسب في كونها أداة تقيس وتوضح كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها ومواردها, إذ تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصولها في تحقيق رقم الأعمال, ويتم تحديد هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): يوضح نسب النشاط لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2014-2015):

الوحدة: دج

البيان	2014	2015
معدل دوران مجموع الاصول= المبيعات الصافية السنوية/صافي مجموع الأصول=.... مرة	1756578029.9	2332024449.40
	2647793051.05	2986064143.84
	0.66= مرة	**0.78= مرة**
معدل دوران الأصول الثابتة=المبيعات الصافية السنوية/صافي مجموع الأصول الثابتة=.... مرة	1756578029.9	2332024449.40
	1743152699.46	2014281224.94
	1.01=مرة	**1.15= مرة**
معدل دوران العملاء=(مستحقات **العملاء**/ رقم الأعمال) ×360	21051573.3	30173316.97
	1756578029.9	2332024449.40
	4 = ايام	**4 = ايام**
معدل دوران الموردين=(مستحقات الموردين/المشتريات) ×360	8636065.12	17403398.25
	1410759309.15	1906594822.87
	2 = يوم	**3 = ايام**

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على القوائم المالية.

3-1- معدل دوران مجموع الأصول:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران مجموع الأصول قد ارتفع في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 حيث قدر ب 0.78 و0.66 مرة على التوالي أي أن كل دينار يتم استثماره في الأصول يحقق 0.78

دينار على شكل مبيعات في سنة 2015 وهذا معدل مرتفع مقارنة بالسنة الماضية, وهذا دليل على استغلال الجيد لهذه الزيادة لأنها تحقق مبيعات كافية تتناسب مع حجمها.

3-2- معدل دوران مجموع الأصول الثابتة:

من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول الثابتة ازداد بمقدار طفيف سنة 2015 قدر ب 1.15 مرة مقارنة بسنة 2014 1.01 مرة أي أن كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة يولد 1.15 دينار من المبيعات وهذا يدل على كفاءة الإدارة على استغلال أصولها.

3-3-معدل دوران العملاء والموردين:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المدد الممنوحة من قبل المؤسسة للزبائن أو المدد الممنوحة من طرف الموردين للمؤسسة صغيرة جدا يومين أو يوم واحد, وهذا يفسر على أن المؤسسة بعيدة عن سياسة البيع والشراء بالأجل أي أنها تتعامل مع متعامليها نقدا, وهذا ما يفسر احتفاظ المؤسسة بالنقدية الزائدة كما تم الإشارة اليه سابقا.

4- نسب المديونية:

تشير نسب المديونية إلى مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل استثماراتها, والجدول التالي يظهر أهم نسب المديونية.

الجدول رقم (15): يوضح النسب المديونية لمؤسسة مطاحن الحضنة لفترة (2014-2015):

الوحدة: دج

البيان	2014	2015
نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون/حقوق الملكية	958978077.1	1171990970.17
	1688814973.85	1814073173.67
	%57=	**%64=**
نسبة إجمالي الديون = إجمالي الديون/إجمالي الأصول	958978077.1	1171990970.17
	2647793051	2986064143.84
	%36=	**%39=**
نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة = حقوق الملكية/صافي الأصول الثابتة	1688814973.95	1814073173.67
	1743152699.46	2014281224.94
	%97=	**%90=**

المصدر: من إعداد الطالبان من خلال الاعتماد على القوائم المالية.

4-1- نسبة الاقتراض إلى رؤوس الأموال:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية ارتفعت سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 وهذا راجع إلى ارتفاع في الديون قصيرة الأجل, فالمؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها عن طريق مواردها الخاصة.

4-2- نسبة إجمالي الديون:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها عن طريق مواردها الخاصة في مواعيد استحقاقها, نلاحظ ريادة نسبة إجمالي الديون سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 حيث قدرت على التوالي ب 39% و36% أي أن نسبة الزيادة هي 3%, وعموما يعتبر هذا المؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة فهو يزيد من ثقة مموليها وفرص حصولها على ديون جديدة.

4-3- نسبة حق رؤوس الأموال إلى الأصول الثابتة:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض النسبة سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بنسبة 7 % أي أن النسب على التوالي 90% و97%, وهذا راجع إلى زيادة الأصول الثابتة, أي أن المؤسسة قامت بزيادة استثماراتها خلال السنة الأخيرة.

خلاصة الفصل:

من خلال تقييم الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية يمكن القول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة 2014-2015 وذلك من خلال تحقيقها شروط التوازن (رأس المال العامل موجب, احتياجات رأس المال العامل سالب والخزينة موجبة), أي أن المؤسسة استطاعت توفير السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها اضافة إلى استقلاليتها عن الأطراف الخارجية وعدم اعتمادها بشكل كبير على المواد الخارجية في تمويل أصولها الثابتة.

الخاتمة العامة:

من خلال دراستنا لموضوع دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة, يمكن القول بأن الوظيفة المالية تعد المحرك الاساسي لنشاط المؤسسة, والممول أي حركة تقوم بها هذه الأخيرة ومهما كان حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة فإنها تحاول الاعتماد على وسائلها الداخلية لتمويل احتياجاتها, لكن غالبا ما تكون الموارد الداخلية غير كافية لمباشرة دورتها الاستثمارية والاستغلالية فعليها أن تبحث عن وسائل تمويل خارجية مكملة لها ويكون ذلك عن طريق طرح أوراق مالية في سوق المال أو إقراض من البنوك.

أولا: نتائج الدراسة:

- ✓ استطاعت المؤسسة (مطاحن الحضنة بالمسيلة) خلال فترة الدراسة (2014-2015) أن تحقق قيم موجبة لكل من رأس المال العامل والخزينة وسالبة لاحتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية احتياجات دورة استغلالها, وتوفير فائض يعتبر كهامش أمان لمواجهة الحالات العارضة للمؤسسة.
- ✓ تبين أن المؤسسة (مطاحن الحضنة بالمسيلة) احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها وهي تعبر عن أموال مجمدة يجب على المؤسسة استثمارها في مجالات أخرى.
- ✓ من خلال تحليل نسب الربحية تبين أن المؤسسة كانت أكثر ربحية في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 وهذا يدل على أن المؤسسة استطاعت تسيير مواردها بطريقة فعالة تسمح لها بتحقيق عوائد مرضية.
- ✓ من خلال نسب النشاط تبين لنا أن المؤسسة ليست كفؤة في إدارة أصولها فعلى المؤسسة إما استغلال كل أصولها أو بيع جزء منها إن كانت غر مستغلة.
- ✓ من خلال نسب المديونية تبين لنا أن المؤسسة لم تستطع القيام بتغطية جميع أصولها الثابتة بسبب زيادتها.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: بعد اجراء الدراسة التطبيقية لاحظنا بأن مؤسسة (مطاحن الحضنة بالمسيلة) لا تستخدم التحليل المالي الذي يعتبر من أهم أدوات التسيير والرقابة, مما جعل المؤسسة تعاني من ضعف أدائها وكفاءة أنشطتها, فالتحليل المالي يوفر معلومات لا غنى عنها عندما يتعلق الأمر بالمعلومات المالية التي تفيد في تطور المؤسسة وبالتالي فإن الفرضية هنا مثبتة.

الفرضية الثانية: بعد إجراء دراسة ميدانية لاحظنا أن مؤسسة (مطاحن الحضنة بالمسيلة) أو في ظل الامكانيات المتاحة فهي تعاني من تراجع كفاءة الادارة في استخدام أصولها المختلفة بسبب عدم اهتمام هذه الأخيرة بنتائج التحليل المالي, وبالتالي الفرضية مثبتة.

الفرضية الثالثة: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية والنسب المالية, من أهم الأدوات التي يستخدمها المحلل المالي, باعتبارها تحيط بمختلف جوانب المؤسسة, والقرارات المتخذة عن نتائجها مبنية على معلومات دقيقة مما يؤكد أهمية التحليل المالي لمراقبة التسيير, وبالتالي الفرضية مثبتة.

ثالثا: الاقتراحات:

- ضرورة الاعتماد على التحليل المالي في المؤسسة واعتباره إجراء تسييري يجب القيام به بصفة مستمرة لأجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.
- تكوين ورسكلة إطارات مختصة فيما يخص الأدوات التي سجلت نقص واضح داخل المؤسسة خاصة التحليل المالي.
- ضرورة الاهتمام الدائم بما يجري في المحط الاقتصادي في المؤسسة للتكيف مع الظروف السائدة, والتحليل المالي يضمن ذلك.
- يجب على المؤسسة استغلال الفائض المالي الموجود في الخزينة لتوسيع نشاطاتها.
- ضرورة تبني سياسة إفصاح محاسبي لضمان نتائج تشخيص جيدة تساعد على إيجاد الحلول الازمة.

رابعا: آفاق الدراسة:

وفي ختام هذه الدراسة نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون مفتاح بحوث أخرى يجريها باحثون آخرون وذات صلة بموضوع الدراسة وهي:

- واقع تطبيق أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع:

- **الكتب باللغة العربية:**

1- إبراهيم عبد الرحيم محمد, **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**, دار النشر والتوزيع, الاسكندرية, 2008.

2- أحمد الكايد خليل, **الادارة المالية الدولية والعالمية التحليل المالي والاقتصادي**, الطبعة الاولى, دار كنوز المعرفة, عمان, الأردن, 2010.

3- تايه النعيمي عدنان وأرشد فؤاد التميمي, **التحليل والتخطيط المالي** (اتجاهات معاصرة), دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, عمان, 2008.

4- جميل السعايدة فيصل ونضال عبد الله فريد, **الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي**, مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, عمان، 2004.

5- سعيد عبد الهادي محمد, **الادارة المالية الاستثمار والتمويل والتحليل المالي والاسواق المالية الدولية**, الطبعة الثالثة, دار حامد للنشر والتوزيع, عمان, 2015.

6- السيد أحمد لطفي أمين, **التحليل المالي** (لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة), الدار الجامعية, الاسكندرية, 2008.

7- شاكر محمد منير وآخرون, **التحليل المالي** (مدخل صناعة القرارات), دار وائل للنشر, الطبعة الثانية,, عمان, 2005.

8- الشريف عليان وآخرون, **الادارة والتحليل المالي**, دار البركة للنشر والتوزيع, عمان, 2007.

9- كراجه عبد الحليم وآخرون, **الادارة والتحليل المالي اسس, مفاهيم, تطبيقات, الطبعة الثانية**, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, 2006.

10- محمد عبد العزيز سمير, **اقتصاديات** (الاستثمار-التمويل-التحليل المالي), مركز الاسكندرية للكتاب, الإسكندرية, 2006.

11- محمد عقل مفلح, **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**, الطبعة الاولى, مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع, عمان, 2009.

12- محمود الزبيدي حمزة, **التحليل المالي** (لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل), الوراق للنشر والتوزيع, الطبعة الثانية, عمان, 2011.

13- مصطفى الشيخ فهمي, **التحليل المالي**, بدون دار للنشر, الطبعة الأولى, رام الله, فلسطين, 2008.

14- مطر محمد, **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**, الطبعة الثانية, دار وائل للنشر, عمان, 2006.

15- مطر محمد, **التحليل المالي والائتماني** (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية), دار وائل للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, عمان, 2000.

16- ناجي الحيالي وليد, **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي منهج علمي وعملي متكامل**, الطبعة الاولى, مؤسسة الوراق, عمان, الاردن, 2004.

- **الرسائل والأطروحات:**

1- أبو بكر حويش, **دور التحليل المالي كوسيلة مساعدة في دعم مراقبة التسيير**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, الجزائر, 2015.

2- أكرم عمر الطويل عمار, **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**, مذكرة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, الجامعة الاسلامية, غزة, الجزائر, 2008.

3- إلياس مويحي, **دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد خيضر, بسكرة, الجزائر, 2015.

4- آمنة دراجي, **دور التشخيص المالي في تحسين فعالية التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية**, مذكرة ماجيستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر3, الجزائر, 2015.

5- بن طرية سعاد, **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, الجزائر, 2011.

6- حمزة علاوي, **دور التحليل المالي في تحسين جودة التدقيق الخارجي**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, الجزائر, 2016.

7- خارف سليمة, **أدوات التحليل المالي لدى شركات التأمين**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, الجزائر, 2015.

8- دزايت خديجة ومعطالله مبروكة, **تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, الجزائر, 2013.

9- صليحة سموم, **أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية**, مذكرة ماجيستر غير منشورة, فرع: التسيير, جامعة الجزائر, الجزائر, 2001.

10- طارق سلماني, **أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, الجزائر, 2015.

11- عمار بن مالك, **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة منتوري, قسنطينة, الجزائر, 2011.

12- فاطمة علاق, **دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة**, مذكرة شهادة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة الشهيد حمه لخضر, الوادي, الجزائر, 2015.

13- ندى بن حميدة, **التحليل المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, الجزائر, 2015.

14- هدى دحماني, **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, الجزائر, 2015.

15- الويزة طير وسايغي باهية فريال, **فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**, مذكرة ماستر غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة العقيد أكلي محند أولحاج, البويرة, الجزائر, 2015.

- **المراسيم والقوانين:**

1- قانون رقم: 07-11 بتاريخ 25/ 2007/11 المتضمن النظام المحاسبي المالي, المادة: 121-33.

2- القرار المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق 25 مارس 2009, يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا الحسابات وقواعد سيرها, الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية, العدد: 19.

3- قانون رقم: 07 -11 بتاريخ 25/ 2007/11 المتضمن النظام المحاسبي, المادة: 440-1 و440-2.

الملاحق

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles		**115 653,49**	**115 653,49**		**23 130,70**
Immobilisations corporelles	**01**	**3 110 491 803,59**	**1 782 778 086,35**	**1 327 713 717,24**	**1 249 237 748,03**
Terrains		*255 898 153,36*		*255 898 153,36*	*255 898 153,36*
Bâtiments		*1 451 600 268,55*	*554 497 240,71*	*897 103 027,84*	*915 641 126,65*
Instalation technique.matrial et outil .ind		1 224 819 519,52	1 093 069 082,70	131 750 436,82	22 858 585,47
Autres immobilisations corporelles		*178 173 862,16*	*135 211 762,94*	*42 962 099,22*	*54 839 882,55*
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours	**02**	**674 359 524,57**		**674 359 524,57**	**481 992 211,17**
Immobilisations financières		**18 800,00**		**18 800,00**	**18 800,00**
Titres filiales					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		*18 800,00*		*18 800,00*	*18 800,00*
Impôts différés actif	*03*	*12 189 183,13*		*12 189 183,13*	*11 880 809,56*
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 797 174 964,78	1 782 893 739,84	**2 014 281 224,94**	1 743 152 699,46
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	04	150 985 508,93	2 970 509,58	148 014 999,35	169 259 857,95
Matiére premiéres et fournitures		81 754 845,29		81 754 845,29	118 885 219,44
Autres approvisionnements		60 461 601,53	2 970 509,58	57 491 091,95	46 681 865,05
Stocks de produits	**05**	**8 769 062,11**		**8 769 062,11**	**3 692 773,46**
Autres stocks					
Créances et emplois assimilés		400 874 442,65	329 809 055,46	71 065 387,19	56 374 478,05
Créances parafiscalités céréaliéres					
Créances intra - groupe					
Clients	*06*	*359 982 372,43*	*329 809 055,46*	*30 173 316,97*	*21 051 573,30*
Autres débiteurs		*12 602 457,06*		*12 602 457,06*	*9 778 716,59*
Impôts et assimilés	*07*	*28 289 613,16*		*28 289 613,16*	*25 544 188,16*
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		**752 702 532,36**		**752 702 532,36**	**679 006 015,59**
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie	*08*	*752 702 532,36*		*752 702 532,36*	*679 006 015,59*
TOTAL ACTIF COURANT		1 304 562 483,94	332 779 565,04	**971 782 918,90**	904 640 351,59
TOTAL GENERAL ACTIF		5 101 737 448,72	2 115 673 304,88	**2 986 064 143,84**	2 647 793 051,05

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 449 460 000,00	1 449 460 000,00
Réserves consolidées			
Autres primes et réserves	09	203 292 170,74	127 332 048,84
Ecart de réévaluation			
Résultat net	10	161 321 002,93	112 022 925,11
Ajustement resultant changement de méthodes/correction d'erreurs			
Autres capitaux propres			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**1 814 073 173,67**	**1 688 814 973,95**
PASSIFS NON-COURANTS			
Subventions d'equipement et d'investissement			
Emprunts et dette financieres	11	356 773 383,94	217 633 433,97
Autre emprunts et dettes assimlés			
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différés			
Provisions pour pensions et obligations similaires	12	56 136 812,02	45 181 039,08
Provisions pour charges -litiges fiscaux et sociaux			
Autres provisions pour charges -(impot/renouvellement des immobilisations en co			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impots différes passif	13	509 130,85	190 605,63
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**413 419 326,81**	**263 005 078,68**
PASSIFS COURANTS			
Obligations tresor			
Dettes parafiscalites céréaliéres			
Dettes intra -groupe		640 000 000,00	640 000 000,00
Interets echus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs matiéres premiers		799 948,40	1 236 951,66
Autres fournisseurs et comptes rattachés	14	16 603 449,85	7 399 113,46
Impôts	15	45 831 988,95	33 315 421,24
Autres dettes passifs courants	16	55 336 256,16	14 021 512,06
Trésorerie du passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**758 571 643,36**	**695 972 998,42**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 986 064 143,84**	**2 647 793 051,05**
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	17	2 332 024 449,40	1 756 578 029,90
Ventes de marchandises		246 686,69	1 174 134,50
Ventes de produits finis		2 327 278 450,08	1 750 793 163,41
Ventes autres produits		596 917,40	556 542,39
Autres Prestations		3 902 395,23	4 054 189,60
Variation stocks produits finis et en cours		5 076 288,65	-12 705 917,36
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 572 090,91	617 454,55
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**2 338 672 828,96**	**1 744 489 567,09**
Achats consommés		-1 906 594 822,87	-1 410 759 309,15
Services extérieurs et autres consommations		-38 490 780,55	-34 051 875,38
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-1 945 085 603,42**	**-1 444 811 184,53**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	**18**	**393 587 225,54**	**299 678 382,56**
Charges de personnel	19	-148 693 504,06	-138 184 316,03
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 686 059,00	-5 246 167,00
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**20**	**239 207 662,48**	**156 247 899,53**
Autres produits opérationnels	21	61 151 662,67	18 146 369,55
Autres charges opérationnelles		-1 094 874,46	-1 662 862,67
Dotations aux amortissements et aux provisions		-39 192 676,62	-31 995 558,99
Dotations aux provisions et pertes de valeur	22	-359 921 252,00	-335 181 909,74
Reprise sur pertes de valeur et provisions		333 761 105,75	334 054 083,80
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**233 911 627,82**	**139 608 021,48**
Produits financiers	23	475 348,96	1 288 947,94
Charges financières	24	-5 439 536,20	
VI. RESULTAT FINANCIER		**-4 964 187,24**	**1 288 947,94**
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**228 947 440,58**	**140 896 969,42**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	-45 316 286,00	-31 366 223,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-10 151,65	2 492 178,69
Paticipation des travailleurs au bénéfice		-22 300 000,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 734 060 946,34	2 097 978 968,38
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 572 739 943,41	-1 985 956 043,27
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**161 321 002,93**	**112 022 925,11**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**26**	**161 321 002,93**	**112 022 925,11**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

تم بحمد الله

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

لتحقيق أهداف هذه الدراسة والاجابة على تساؤلاتها, اعتمد الباحثان في جمع البيانات المتعلقة بموضوع وذات الصلة, ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة, أما الإطار العملي فقد تم تطبيقه على مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة اعتمادا على إعداد دراسة تحليلية للوضعية المالية لهذه المؤسسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي, خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- يعتبر التحليل وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها.
- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتجنبها ونقاط القوة لتعزيزها.
- لا بد للمسير المالي التحكم في آلياتها ومعرفة أساسيات القرار (خطوات وأساليب) مع التحلي بصفة متخذ القرار وهذا كله لصالح المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي, القوائم المالية, مؤشرات التوازن, النسب المالية, المعلومات المالية.

Abstract:

This study aims to détermine and show the rôle of the Financial anlaysis to analyse the Financial situation of LHODHNA Mills institution in Msila.

For achieve the purpose and answer the questions of This study , the Two researchers based their work on gathering data which has relation with the topic, and through the secondary data they made the theoritical side of the study, while the practical side was achieved in the institution of LHODHNA Mills, all of this depended on a study that adopted the descriptive-analytical méthode for test the hypothesis of the study and analysé the Financial situation of the institution .

This study concludes to many resultes, the principals are :

- This analysis is an effective tool for making the right dicisions
- The Financial analysis leads to find out the weakness points for avoid them in other wise to reinforce the strength points
- Financial manager must control his mechanism and dicisions (steps and methods), he must be the maker of the dicision, and all of this is for the institution benifit.

The key words : Financial analysis, Financial statments, balance indicators, Financial ratios, financial information